

المملكة العربية السعودية



UNIVERSITY LIBRARIES

أداة شؤون المكتبات

*Kingdom of Saudi Arabia*

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. .... : الرقم

$\frac{0}{1111}$   
 1111  
 1111  
 1111



١٦٠ ر ٨  
م

حاشية على شرح الرسالة الحسينية ، تأليف الأكرماني ،  
محمد بن مصطفى - ١١٧٤ هـ . كتبت في القرن الثالث  
عشر الهجري تقديم .

٢١ ق ١٩ س ٢٠ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١ - ٢١) ، بأخرها وبأثنائها

٦٩٢٧

نقص ، خطها نسخ معتاد .

معجم المؤلفين ١٢ : ٢٧ هدية العارفين ٢ : ٢٢٢

١ - المنطق أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ١٤١١ / ٥ / ١١

ج - حاشية الأكرماني على الرسالة الحسينية

د - حاشية الكفوي على الرسالة الحسينية .

١٦٠ ر ٨  
م

الرسالة الولدية ، ألفها بالفارسية الجرجاني ، علي بن محمد

٨١٦ هـ . عربيها العصام الأسفراييني ، إبراهيم

ابن محمد - ٩٤٥ هـ . كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديم

١٢ ق ١٧ س ٢٠ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٢٢ - ٢٣) ، خطها نسخ معتاد .

٦٩٢٧  
م

النهارية (الفلسفة والمنطق) : ١٧٥ اعلام : ١٠١ ،

١٤١١ / ٥ / ١١ ١٥٩ : ٥

١ - المنطق أ - المؤلف ب - المعرب ج - تاريخ

النسخ .



# مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٩٤٧ - ١٩١١  
 العناوين: مجموع أوله: حاشية على مرسلة الحسينية  
 المؤلف: الخ فخر ماني بمحمد بن مصطفى - ١١٧٤ هـ  
 تاريخ النسخ: ١٣١٠ هـ - ١٣١١ هـ  
 اسم الناسخ: ---  
 عدد الأوراق: ٣٣٠  
 ملاحظات: ---



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي آتانا باب المناظرة تأديبا وحصصنا بالاستدلال  
ذاته وصفاته تخصيصا وارسل علينا رسولا مشاهدا ومبشرا  
ونذيرا فهدينا صراطا مستقيما وكان ذلك فوزا عظيما اللهم  
صل على نبيك الذي اخبر من تصدى بمعارضته افخاما غريبا وابطل  
اسانيد المعاندين ونقضهم نقضا عجيبا وعلى من اعاناه وقرره  
بيانه تقريراً وسلم عليه وعليهم تسليماً كثيراً وبعد فيقول  
المفتقر الى الفتى السيد محمد الكفوي لما كانت الرسالة الحسينية  
مع شرحها احسن ما تنفنت في فنها اذهى مع صفر حجها وقلة و  
بحملها لا يفاد صغيرة ولا كبيرة الا احصاها وتبلغ في تحقيق المقصود  
اقصاها وقد اشترى بين الطلبة وه شاعت في الامصار وظهرت  
ظهور الشمس في نصف النهار حتى تصدى جمع كثير من العلماء  
الاعلام وجم غفير من الفضلاء الكرام الى مطالعتها وتخصيل  
ما فيها فدخلوا عليه من كل باب ليرفعوا عن وجود خرائدها

برقع نقاب فارهقوا بحارم البراعة وارفعوا بحارم البراعة  
الا انهم لم ينالوا على المشارع دليلا ولم يرتدوا الى الموارس سبيلا  
فرقت من ايدي الزمان نبذ اس الاوقات يصلح صرفه الى المهمات  
فاردت تحرير حاشية كاشفة عن حاشية مشتملة على خرائد و  
فوائد نطقت بها كتب الاقدمين ومحتوية على زوائد عوائد دخلت عليها  
زير الاولين فاشخ لقوة طبعي الجريحة وسمح بها جواد فرجة  
الفرجة من تحقيق المقصود ودفع المردود فشرعت متوكلا على الله  
المعطي للسئل ومقصدا بالكرم الموفق لخير السبل فلما اسلست  
بنيانها واشيدت اركانها جعلتها وسيلة الى نظره من حضرة هي  
حيرة الجنان بهجة وبهاء وذريعة الى سدة من شوك غيرة  
الجنان نزهة وصفاء وهي حضرت من حان فصق السبق في  
المضمار وبلغ نهاية الرتب في كشف الاستار جامع الكمالان العلية  
تحرير السعادة السنية فتح ابواب المعاني بمفتاح البيان كاشف  
اسرار البلاغة بالايضاح والتبنيان فخر الاول والاخر وا  
وارث الفضائل كابر عن كابر عمدة العلماء المحققين قدوة الفضلاء  
المدققين حلال المشكلات كشاف الفضلات همام الانام شيخ  
الاسلام المسمي بخير الاسماء بحير سيد الانبياء لا زال  
اعلام الفضل في ايام رفعة عالية وقيمة العلم من اثار ترغاة  
وانا في محل هذا الى تلك الحضرة كحاصل القطرة الى الدماء والمهرى



الحضارة اقل ما يكون انذاء الماء فان تلقاه بالقبول لا تمسك شئ  
اعرفها من احزم وان لا خطه بعين العناية والكرم فمستعينة من  
شعاع نير الاعظم **قوله** يا من وفقنا لوظائف البحث عدل عز  
الشعور لدى اولى الابواب لصنعة الاستقراء والاتفات  
من الغيبة الى الخطا والتليم الى ايات القرب من الكفا المستطاع  
وللاشارة الى انه لا يشترط في الحمد ان يكون مستملا على لفظ الحمد  
وللاشعار باعترا فجزءه في مقام الحمد وللدلالة على كونه حمدا هذا  
في مقام الاحسان المفسران بقيد الله كانك تراه ثم التوفيق يحمل ان  
ان يراد به المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي الايتين وعلى كلا  
التقديرين الكلام اما محمول على التجريد اى جعل لنا الاستنباط  
لمعرفة ومضائف البحث او خلق لنا القدرة عليها وفائدة التجريد  
ثم ذكر ما هو المحرر عنه هي التحصيل البراعة الاستعمال والقبض  
لاصفاء المظالم والتكامل للفقره والاشارة الى سبب التاليف على ما  
سيأتى ولما محمول على التاكيد والتنصيص للقول المذكورة  
**قوله** وكلمة يا مشتركة اه دفع لما يرد على استعمال كلمة يا ههنا  
في حق تعالى من انها موضوعة لنداء البعيد فقط فلا يصح  
استعمالها في حق تعالى فانه تعالى اقرب من جبل الوريد ووجه  
الدفع ان قول يمكن ان يقرر الورد بان كلمة يا موضوعة لنداء البعيد  
في بعض المذهب فلا يصح استعمالها في حق تعالى على ذلك المذهب

عنه

ع لا يدفع بحديث الاشتراك فانه مذهب آخر بل يحتاج الى توجيه العلامة  
بانها وان كانت موضوعة للبعد الا انها استعملت في القرب لا  
لاستقصاء الداعي نفسه واستبعاد عن مرتبة اللدعو وقيل  
يمكن ان يقرر الورد وبانه لا اختار كلمة يا المشترك بين الاحوال الثلاثة  
ولم يختار ما هو المخصوص بالقرب والمقام يقتضيه وان يدفع بانه  
اختير لانهما ذلك الاستقصاء وحديث الاشتراك لا يدفع  
ويمكن حمل كلام العلامة على هذا بالغاية تدبر اقول حاصل الورد  
ح الاستفسار عن نكتة اختيار اللفظ المشترك مع وجود غيره  
وحاصل الدفع ببيان تلك النكتة وهما على قانون التوجيه كما يشير اليه  
الشعر في اخر الكفا فالمراد ما قد يقال انه ان اراد بقوله والمقام يقتضيه المقام  
يقتضيه ما هو المخصوص بالقرب ثم وان اراد ان يقتضيه القرب فمكة  
لا يفيد لان المشترك لا ينافي لمرادة القرب على ان هذا المقرر يوجب  
الاغتراف المذكور من قبيل يمين الطريق وهو ليس على قانون التوجيه  
لا يحتاج الى توجيه العلامة ايضا **قوله** فلا يحتاج الى توجيه العلامة  
هذه العبارة فيشعر بان توجيه العلامة تكلف وتفسد ولعل وجهه ان  
الداعي بما يقال في دعائه يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب الينا من جبل  
الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور وايضا محذور الاستقصاء  
والاستبعاد المذكورين لا يصح استعمالها بالموضوع للبعد الكافي  
في حق تعالى وقدس الله الان يقال نزل بعد الدرجة والرتبة منزلة بعد



المكانى اجزاء الامور العقلية تجري الامور المسوسية فاستعمل في ما وضع  
 للبعد المكانى والغرض ما تحقير المنادى فان قلت فعلى تقدير الاشتراك  
 ايضا يحتاج الى هذا التكلف قلت الظ ان المراد بالاشتراك هو المعنوى  
 وان يا موضوعه لطلب الاقبال كما صرح به العلامة في شرح التلخيص  
 فلا يحتاج الى التكليف <sup>هناك مرتبتين وهما بمرتبة واحدة قوله</sup>  
 والمراد بها غاية معناها انارة الى جواب سؤال يورد على المقدمة  
 الضمنية المنفصلة من استعمال حرف النداء في حقه تعالى وهي ان النداء  
 في حقه تعالى جائز حاصل السؤال ان النداء في حقه تعالى غير جائز بل ان طلب  
 الاقبال اما بالقلب او بالوجه وهو محقق في حقه تعالى وحاصل الجواب ان  
 النداء ههنا ليس على حقيقة بل المراد به غاية معناه وهي الاجابة وهي  
 جائزة في حقه تعالى وفيه انه لو اراد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد  
 من النداء مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه  
 وان اريد التنبيه فهو لا يكون مطلوباً منه مع هذا ويمكن الجواب  
 عن اصل السؤال بان الاقبال في تعريف النداء انتم من الحقيقي والحكمي  
 بتنزيل ما لا صلاحية له للاقبال كالسما والجمال منزلة من له الصلاحية  
 كما في شرح في شروح الكافية وطلب الاقبال الحكمي بالتنزيل المذكور  
 لا اعتبار من الاعتبارات المناسبة جائزة في حقه تعالى فان قلت  
 القول بتنزيله تعالى منزلة من له الصلاحية النداء ترك الادب قلنا  
 القران نزل على النبي العباد فلا بأس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع

عنه

على انه فرق بين القول التصريحي والضمني هذا ويحتمل ان يكون المراد ههنا  
 ايضا دفعا للورود السابق كما يظهر بالتأمل الصادق **قوله** خلق  
 القدرة والقدرة التامة المقارنة للفعل على مذهب اهل السنة و  
 الجماعة **قوله** نفياً واثباتاً نعيم المدعى ويحتمل ان يكون نعيم الدليل  
 او الاثبات والكل على الشان لا يقال كيف يصح ان يكون نعيم الاثبات  
 مع ان الاثبات مقابل للنفي لا فانقول الاثبات هنا عبارة عن بيان  
 كون النسبة الجزئية مطابقة للواقع بالدليل وهو ليس بمقابل  
 للتسلب بل بقرينة والايجاب والاثبات المقابل للنفي عن عبارة عن  
 عن الايجاب **قوله** وهو الظاهر اى المعنى الاصطلاحي هو اللفظ  
 لا اللفظ لشدة مناسبة في المقام بخلاف اللفظ والمفعول انه  
 هو اللفظ ههنا دون معانيه الاخر وقد يقال ان البحث بالمعنى المذكور  
 وضيقة مخصوصة فيلزم تخصيص الوضائف الموقوف لها وهو  
 ليس بجيد اقول لعله اراد بتخصيصها بساتر المناقضة اذ ليس في  
 في المناقضة مدعى ولا اثبات بالدليل وفيه انه لا يلزم ذلك  
 التخصيص اذ يجوز ان يراد الوضائف التي في مقابلة ذلك البحث  
 المخصوص من النوع الثلاثة على ان يكون الاضافة لادنى ملائمة  
 لا من قبيل شجر الاراك على انه يمكن ان يتكلف بتعليم الدليل والاثبات  
 والدعوى ليشمل الوضائف كلها والمنع لابد من سدد غاية انه  
 قد لا يذكر ولذا سمي **قوله** المنوع الثلاثة الثلاثة يحتمل ان يراد



بالمعنى الثلاثة حقايقها وباشا لها مجازاتها وقيل اراد بالامثال الثبات  
والخبر والتغير وابطال السند وغيرها **قوله** وهو الاظهر وجه الا  
الظهيرية انصرف لالطوق الى الكمال وقيل كون الموجهة انفع فليست اسئل  
وقد يقال انه الشهرة والنباد ويقال هو الموافقة للتوفيق والتحقيق ولكن  
للمر **قوله** ويجوز ان يكون انفعها اي من الموجهة لا يقال لا يصح كون  
غير الموجهة موافقا له اذ ليس فيه نفع فلا يصح النعم لانا نقول المراد معرفة  
الوضائف لانفسها كما سبقت اليه الاشارة متاولا لا يخفى ان في  
معرفة غير الموجهة ايضا نفع كما لا يخفى عن استقواها والممكنة التي  
على رد مستعملها ويقال كلمة الاظهر تشعرا احتمال الائمة فلا حاجة  
الى قوله ويجوز لا يحتمل الاظهرية بالنسبة الى غير الموجهة فقط اذ  
لا احتمال له ههنا اقول الاخر فيه سهل اذ التصريح بعد الاستعار  
انفع على ان سلب الاحتمال عن غير الموجهة ههنا محتمل **قوله** و  
واضافها الى البحث سببية بان يكون المراد بالبحث وضيفة المعلى  
في اول المرتبة وبالوضائف ما عداها من وضائف التسائل والمعلى  
فان الاول سبب للثاني كما لا يخفى فيكون من قيل الاضافة للسبب  
الى السبب وجمهور البحث جوذا كونها من اضافة السبب  
الى السبب ايضا ولم يبينوا ان المراد بالوضائف والبحث ما اذ فقد  
يقال في التوجيه ان الوضائف بسبب الخارج للبحث وهو سبب  
ذهني لها ويقال هو سبب لها اقلا وهي له ثانيا والظاهر انهم حملوا المراد

منها على معنى واحد فتأمل حق التأمل **قوله** وهو اي كونه  
الاضافة سببية دون ان يكون بمعنى في اوبيانية او احتلا  
كون المراد بالوضائف اعم من الموجهة او كل واحد منهما النسب  
اي الخارج ونفس الامر فان السببية متحققة في نفس الامر  
دون النظرية والبيانية اي للمقام فانه يبحث في المقام  
الموجهة وغير الموجهة **قوله** في التحريات متعلق بالتوفيق او  
حال عن مفعولها وعن الاختصار الوضائف او عن البحث ويجوز  
تعلقه بنفس البحث والوضائف فتأمل **قوله** والدليل والمقدمة  
المراد بالمقدمة ههنا اما ما جعلت جن قياس فالمراد بتحرير الدليل  
تحرير شروطه وتحرير المقدمات تحرير اجزائه وما يتوقف عليه  
الدليل فالمراد بالتحريين بالعكس وقد يقال المراد بتحرير الدليل تحريه  
بكونه افتراضيا او استثنائيا او شكليا او لا او ثانيا او غير ذلك  
بناء على ان ورود الدخول باعتبار منها ودفعه باعتبار آخر **قوله** اي  
الدلائل الموردة قبل اي الايراد الدلائل الموردة بقريته مقابلة  
قوله في تفسير المحققات اعني الدلائل وقد يقال بل من تحصيلها  
اقول يمكن ان يحمل على التجوز كما في من قتل قتيلا على انه يجوز ان يكون  
الاضافة لائمة لا اضافة للمصدر الى مفعوله ويقال اي تحقيق  
الدلائل بقريته ما من تفسير التحريات بتحرير المدعى فلا يحتاج  
في الفرق بين التفسيرين الى تقدير الايراد اقول تحقيق الدلائل عبارة



عن ابراهيم الاصل عن شئ آخر فيقول الى تقدير اليراد **قوله** على المذكور  
قد يقال لا يورد على غير المدعى والمقدمات من المذكورات دليل الا ان  
يقال انه باعتبار الدعاوى الضمنية اقوله هذا لما يرد اذا حملت المذكور  
على المدعى والدليل ومثاله كما هو الظاهر وانما اذا حملت على تحريراتها  
فلا كما لا يخفى فلنحمل عليها **قوله** اعني الدعاوى لا وجه للتخصيص بها  
بل الحق ان يقال اعني المذكورات ويمكن ان يحمل على حذف المعطوف  
اي اعني الدعاوى ومثاله ولا يمكن حمل الدعاوى على الاعم ومن الصراحة  
والضمنية ان المحررات انما هي المذكورات لا الدعاوى الضمنية فيها  
**قوله** اي الدلائل المراد هو الدلائل الموردة على المذكورات والمقصود  
على الموردة على البعض منها تقصير **قوله** وهو الاظهر لفظا اذ قد  
يقال اظهرت لفظا خفا ولا تنافي في الاول حقيقة وفي الثاني مجاز  
لان يقال اظهرت لفظا باعتبار كونها مصدرين بصيغة الجمع  
فان افيديته الاول معنى انها باعتبار عمومته من الثاني على ما  
خصص المحررات بالدعاوى انتهى فليشأ من ويقال ويحتمل ان يكون  
باعتبار كثرة الوضائف في الاول لانها تتعلق فيه بالاول والثاني  
وانما في الثاني في الثاني فقط فتأمل **قوله** يميز سمينها عن غيرها  
لا لفظ ان الضمير بين للوضائف فالمراد بالسمي والسيقم اما المتنا  
للمقام وغير المناسب له وانما الموجهة وغير الموجهة لكن يحتاج  
الى الاستدراك على التقدير الثاني على الاحتمال الاول في الوضائف

وقد يقال يرجعان الى العام في ضمن الخاص قول فيه انه ليس في المقام  
خطئ بل ذكر العام واردة بعض الافراد ويحتمل رجوعهما الى كل  
واحد من الحررات والتحقيق في كلامه في اصلا والمعاد بالسمي  
والسيقم في الصحيح والفساد **قوله** هذا اشارة الى قوله يا من وفقنا  
الى قوله سقيمها الى كل واحد منهما على حدة وسبب التاليف  
يحمل مساعدة المقام للعلمة المؤثرة فيه وهي القدرة الاستفادة  
من التوفيق والتيسير والمارية وهي الوضائف وسميها و  
وسقيها وللغاية وهي التمييز بينهما والجمع فلهذا اثني عشر احتمالا  
حاصلا من ضرب الثلاثة في الاربعة **قوله** من وجهين متعلق  
اما التاليف او تاليف العلم وتدوينه وتاليف هذا الكتاب واما  
بالسبب اي لما وجد السمين والسيقم لفظا هذه الرسالة ليحصل  
للسامع اعلى فيها تمييز احدهما عن الآخر وايضا لما جعل لنا التمييز  
اللفظي ليكون شكريا لبعض ما انعمنا واما بالاشارة  
فاحد وجهي الاشارة وجود السمين والسيقم والثاني تميز احدهما  
عن الآخر وقد زعم ان احدهما التمييز والثاني التيسير واما بكل واحد  
من الثلاثة على سبيل التنازع وقد يقال احد الوجهين ان التمييز هو  
الوضائف نوع من نعم الله تعالى والنوع سبب للشكر والتاليف  
من انواعه والثاني انهما علمان والعلم سبب للعمل والتاليف من  
اصنافه فتأمل **قوله** على الوجهين بصيغة التثنية للجمع فاحد

الى قوله يا من يستمرنا به لا بدل عليه الاثبات  
قبل تمام الفقرة ويحتمل ان يكون اشارة



فاحد الموجهين موجه ثالثا الاول وتدوينه والثاني موجه ثالثا  
هذا الكتاب فتوجه على وجه المستطاب **قوله** والمراد من التدقيق  
الدلائل الواردة على الدلائل الواردة اي ايرادها اذ كان التدقيقات  
في معناها ونفس الدلائل الواردة على ان يكون بمعنى التدقيقات اسم  
اسم فاعل ولا يجوز ان يكون بمعنى اسم المفعول هو الدلائل الواردة  
عليها الدلائل لا الدلائل الواردة على الدلائل فافهم **قوله** على الدلائل  
ومقدماتها اعترض عليه بان الظاهر ان الدلائل وقيل في جوابه صرح  
الدلائل بتبينها على الدلائل الواردة على المقدمات باسرها دلائل  
موردة على نفس الدلائل وقد يقال في الجواب ايضا ان الدلائل الواردة  
على الدلائل هي الواردة على صحة الدلائل والصحة ليست من المقدمات  
لكن الكل خلاف الظاهر **قوله** في المرتبة الثانية متعلق بالاجراء والمراد  
بهما ما عد المرتبة الاولى كما في قولهم المعقولات الثانية والتوابع  
كل ثان فيشمل ما في المرتبة الثالثة والرابعة وغيرها **قوله** دعاء بطيب  
الوجه اشارة الى جواب سنوال وهو ان حقيقة الصلوة وهي ان  
لا يتصور من الموفق والبسر اللطيف فكيف يصح طلبه منه  
فاجاب بان الصلوة ههنا ليست على حقيقتها بل هي بمعنى الرحمة  
مراد بها الانعام باعتبار الغاية وقال بعضهم هي على حقيقتها ومع  
صلوته تعالى دعائه لذاته لا يصال الخبر اليه ثم تأمل وقال بعضهم  
هي مشتركة بين الرحمة من الله تعالى والدعاء والاستغفار من الملائكة



وبه يشعر كلام القاموس فلا اشكال **قوله** باعتبار اشارة الى اشارة  
الى جواب سنوال مشهور وهي ان النبي عم معصوم ومفطور له  
فكيف يدعى له بطلب الرحمة وحاصل الجواب ان الدعاء بها للبر بالذات  
فهذا الاعتبار يصح الدعاء له وقد اجيب بان اعتبار رجوعه  
الى المصلي كما نطق به قوله من صلى على مرة فقد صلى الله عليه عشر  
مرات وبانته بالاعتبار ذيات الدرجات لا باعتبار عفوا الذنوب  
فان الدرجات غير متناهية فليتأمل **قوله** لانه من رحمة للعالمين  
وفي استلزام هذا الدليل اللطيف لا يخفى **قوله** باعتبار الغاية المتعلق  
بالرضا اي باعتبار ان غاية الصلوة قيل فيه نظرا لان الرضا ليس غاية  
لها بل هي غاية للرحمة ويحتمل ان يكون المراد ان غاية الرحمة التي هي غاية الصلوة  
وقد يقال في كون الرضا غاية للرحمة نظرا لان الامر بالعكس لان ايراد  
الرضا الكامل والمتعلق به وبالرحمة على التنازع اذا الصلوة ايضا غاية  
للصلوة **قوله** اعدا بان من اتصف بالاجتناف ركافة هذه العبارة  
والعبارة الصحيحة اعدا بظهور ان من اتصف بهذه الصفات ليس  
الا هو النبي عم واعتراض عليه بان الاعاد يستعمل في غير الواقع وههنا  
ليس كذلك واجيب بان يقال لكل من المرسلين انه صحيح الشريعة  
الغراء بناء على ان يكون المراد بها الشريعة المطلقة فارادة محمد عم  
ههنا اعدا بان الخ وقد يقال انه قد يستعمل فيما هو الواقع ايضا  
**قوله** اول للعظيم ويجوز ان يكون عدم النصح باسمه العلي لقصد ايراده



بالموصولية لشكات مناسبة للمقام فيقال ان القضية لمنع الخلو  
فقط لا يرد عليه السنوأل بان الاعاء **مصحح** والتعظيم يرج فلا  
عناد في جمعهم فالاولى عطف بالواو ومحل بحث فالخوف عطفه  
بالواو لا يشار الى تباعد النكتتين فان النكته الاولى مأخوذة من  
الموصولية والثانية من عدم التصريح بنفسه **قوله** والتشريف  
عطف تفسير للتعظيم وهو الظ لفظا فيكونان نكته واحدة  
ويحتمل ان يكونان نكتتين كما هو مقتضى السوق والذوق وخيرية  
الناس من التاكيد بان يكون التشريف مجنيا للمفعول او يكون  
بمعنى الشرف الا انه اتى به رعاية للسمع او بان يكون التعظيم  
مبينا للمفعول او بمعنى العظمة والعطف بالواو وح يكون للتبئله  
الى تقاربها كذا قال البعض لكن الظاهر انهما نكتتان غير متقاربتين فان  
احدهما مح يكون وصفا للشك والثانية وصفا للغيرة فلا وجه انه  
العطف بالواو للاشارة الى عدم الثاني في جنهما فلينأمل **قوله** في  
عبارة التصحيح من البراءة قيل هو باعتبار تصحيح النقل وباعتبار تصحيح  
العمل مدعاه فانه اذا اورد دليلا على مدعاه فقد صححه او باعتبار  
تصحيح السائل نقضه بالشاهد وقد يقال لا يصح ان تكون بالاعتبار  
الاخيرين فان البراعة عبادة عن كون الابتداء مناسبة لما يذكر  
في المقصود وهذا ليس كذلك الا ان يعتبر الذكر الضمى **قوله** با  
بأصل الضمى وهو التصحيح الذي لا يقبل النسخ والتبديل بل يبقى اليوم

القيمة ويقال انه اعجاز فصاحة القرآن وبلاغته واسلوب تركيبه  
معها **قوله** استنكا فإى استنكارا كما في القاموس **قوله** وهو الظ  
وجه الظهور الاضافة الى الكابري والتعلق بالابطال بالبرهي **قوله**  
وهو الظ قيل وجه الظهور ظهور المناقضة في المناقضة وفيه نوع  
من المصادرة وقد زعم ان وجهه هو التعلق بابطال اذ هو مستعمل في  
ابطال السند اى في هذا الفن وفيه ايضا لان استعمله في ابطال السند  
لا يصلح وجهها لما نحن بصدده وانما يصلح له استعماله في ابطال المناقضة  
لأنه لا يحق كما لا يخفى وقال بعضهم الوجه كون المناقضة اسهل من غيرها  
وفيه ان الاسطية لا توجب الظهور في الدلالة نعم فنقتضى الرجوع  
في الارادة وايضا من ذلك ويقال وجه الظهور غلبة الا  
ستعمال فيها واقل يجوز ان يكون وجهه هو الاضافة الى الكابري  
ان الكابري هي المناقضة على البديهييات والبراد النوع المراد بالمنوع ههنا  
هي المعنى الامر السامل للمناقضة والنقض والعارضه بقريه للقبالة  
لانه لا يخفى صحة نسبة المناقضة والنوع الى النكته الحق في زمان  
النبى ؑ وان لم تكن هذه الاصطلاحات في ذلك الزمان لان نسبة  
الشيء الى الشيء وافادتها بلفظ لا تتوقف على وضع ذلك اللفظ لذلك  
لأنه لا يتوقف عند حد وثه بل يكفي وضعه له عند التكلم وما نحن فيه  
من هذا القبيل اذ مناقشتهم لاحالة اما في مقابلة المدعى او في  
مقابلة الدليل واما ما كان يدخل تحت مفهوم هذه الاصطلاحات



**قوله** وهو الانسب للمقام قيل ان كون النفايش من النقوش هو الانسب  
للمقام لانه بلا مبالاة وبطلان والمجارية باعتبار المعنى القريب قول الظان الضمير  
لكون المراد من النفايش على تقدير كونها من النقش هو الاصنام لقربه  
لا لكون المراد من النفايش النقش ويؤيده التأخير كما لا يخفى وقد يقال  
وجه الانسبية ان المراد بالكاتب هو الكاتبون المعاندون العابدون  
للاصنام فامل فرائد الامنافات بين قوله السابق وهو الظن وقوله  
هذا وهو الانسب لان الاول بالنظر الى اللفظ والثاني بالنظر الى المعنى  
والمقام **قوله** الصحيحة صفة الصيحات والبراهين الموضحة عطف على  
الصيحات الصحيحة وقوله المعجزات الواضحة خبر للتداه وهو المراد و  
الحج للموضحة عطف عليه فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني  
او كلاهما ناظر الى كل منهما **قوله** اشارة الى العلية لعل المراد بالا  
بالاشارة العلية هي الاحكام الشرعية وبالا ساند السوتية  
هي الادلة النشئية الكتاب والسنة والاجماع والاقيسة او  
القواعد والاصول التي يبرهن عليها في علم اصول الفقه كما يصرح  
والاقتسام للمستفادات من قوله با على التقسيمات هي الوجوه  
والحرمة والكراهة والندب والاباحة ويحتمل ان يكون المراد بها  
ما اخض كل من الائمة المجتهدين من المسائل كما يقتضيه قوله  
فيما بعد وهو لشارة الى انقراض الاجتهاد **قوله** من العرفان يتنا  
للاشتقاق على ان يكون الكلام مبنيًا على مذهب المنصور المعتمد

الذهبي

الذهبي **قوله** وعلى كلا التقديرين اشارة الى مبتدئ الاشارة  
المقدرا ما قوله عرفوا كما هو الظن ولا ينبغي ما فيه الا ان يقال في  
الكلام مضاف محذوف اي وعلى كلا التقديرين قوله عرفوا المحذوف  
الى وصف المشايخ واما قوله وعلى من عرفوا فيه ما فيه وفيه حذف  
ايضا اي اشارة الى صلوة المشايخ واما قوله من عرفوا كما خلا  
الظن **قوله** الى المشايخ الاربعة العظام المراد اما الخلفاء الاربعة  
كما يؤيده الترجمة او الائمة الاربعة فالترجمة للتوقير والتعظيم  
بالبراهين عن المعصية حيث لم يات الدعاء بالرحمة فانه يشعر بكونهم  
للتقصير مظنة كما نقل الفاضل رده خليفه عن صاحب الفتاوى  
الصوفية وعلى كلا التقديرين المراد بالائمة الاربعة في الاشارة  
الآتية اما الخلفاء او الائمة وتغيير التفسير والدعاء اما للتقوى او  
للمغايرة وضمير فاسمو واستندوا يحتاج الى الاستدراك عنه لفظ  
فتأمل فيه باصم للفكرة فان قلت مضمون الصلة يعتم الاربعة وغيرها  
فالوجه للتخصيص قلت انصرف المطلق الى الكامل او الادعاء بعدم  
انصاف الغيرية كما فيما سبق **قوله** وايضا فيه براعة الاستهلال  
الظن ان المراد في قوله عرفوا على كلا التقديرين براعة الاستهلال  
اما على الثاني فظا اذ يبحث في هذه الرسالة عن الترياق واما  
على الاول ففيه اشارة الى التعريفات لكن بطريق الابهام كما لا يخفى  
على ذوي الافهام ويحتمل ان يكون المراد ان في هذه الفقرة من الكلام



على كلا التقديرين المذكورين براعة الاستدلال اما على الثاني ففي قوله  
عرفوا اما على الاول ففي قوله با عرف التعريفات فظهر ان الفرض على احد  
التقديرين كما قبل مقتضيه تعديل لقوله ايضا الاشارة الى المناج  
الاربعة او الفقرة السابقة **قوله** وان جاز في المذهب اى وان جاز  
الاختلاف في المذهب الاخر غير مذهبنا كالمذهب الشيعة وقوله وفيه  
اى وفي هذا الكلام من الفقرة ايضا اى كما في كلام السابق براعة الاستدلال  
حيث اشير الى التقسيم والمستند والسند والمساواة وحصر التقسيم الى  
المحوت عنها في هذه الرسالة **قوله** الى الالفاظ الموجودة فيه انه ان اراد  
ارادها الالفاظ الجزئية دون انواعها الكلية فوضعا دون انواعها  
الكلية بالكون بحالة كافية وغلا لا شافية بوجه ان لا يكون غير هذه  
الالفاظ الجزئية كالالفاظ التي تحقق عند قرئتنا مثل موصوفة بتلك  
الاصناف وليس كذلك كما يفسح عن وصفه النقوش الكلية فيما  
سبقنا وان ارادها الالفاظ الكلية يجب التقيد واعتبار وجودها  
الطبيعي ههنا ايضا والفرق تحكم وان اراد الاعم منها فلا بد من اعتبار  
وجود الطبيعي كما لا يخفى ويمكن ان يوجه انه اراد الالفاظ الكلية  
وترك التقيد والاعتبار المذكورين اكتفاء باللاحق كما ترك اعتبار  
تأخير الدباجة في اللاحق اكتفاء عنه بالنشأة **قوله** وتقدير كون الالفاظ  
اى مطلقا سواء كانت الالفاظ هذه الرسالة او غيرها وقوله ولو تنقيا  
اى وان كان وجوده وجودا ناعيا او وان كان ناعيا بغير ناعيا

بعض

ببعض الاجزاء **قوله** او الى النقوش الكلية سيمون قلم النسخ والصول الكلية  
**قوله** والافجاز يعنى ان كلمة هذه ان كانت اشارة الى الالفاظ والنقوش  
الكلية الموجودة في الخارج فحقيقة والاى وان لم يكن اشارة الى شئ  
منها بل كانت اشارة الى الالفاظ والنقوش الغير الموجودة في الخارج  
او الى النقوش الجزئية تامل الى المعاني والالفاظ والمعاني والنقوش  
والمعاني الى الثلاثة جميعا فجاز من اطلاق اللفظ الموضوع للشار اليه  
للمحسوس في الغير المحسوس بعلاقة الشابهة اقول يمكن الحمل على الحقيقة  
عند هذه التقادير ايضا بان يقال ان هذه الاشياء كمال تميزها  
واقترانها منزلة المحسوس بالبصر فاستعمل لفظ هذه فيها ويكون حقيقة  
لا مجاز اصح مما في مثل هذا المقام الفاضل الغصام فتأمل فيروى ويحتمل  
ان يكون وجه الامر بالناسل هو هذا ويحتمل ان يكون هو الاشارة الى  
استخراج نكتة المجاز فاستخرجها ويحتمل ان يكون اشارة الى ان كون هذه  
في الوجهين المذكورين ايضا حقيقة محل نظر بناء على ان الشار اليه باسم  
الاشارة لا بد ان يكون مبصرا بالفعل عند الاستعمال وليس كذلك  
الاشارة الى الالفاظ الموجودة ولا الى النقوش الكلية بل الى الجزئية ايضا  
ان كانت عارضة العادة الجزئية فلا تكون حقيقة هذا **قوله** فانه  
للافهام مجاز اى مقام جواز وتعد عن حدها المعروف الذي يبلغه  
الخوامر والعوام الى الحد الذي يبلغه العظام والمراد انه مجاز وحمل  
جواز الافهام اى يتجاوز ويتعدى عند اكثر الانام بعدد دلالة



فيكون اشارة الى دقة المقام ويحتمل ان يكون المراد انه محل الجواز لا المقام  
لعدم مقبوليته عند الكرام حتى تجاوزوه عنه الى القول بالمقام  
فيكون اشارة الى ضعف الكلام فقامل حتى لا تقع على الكلام **قوله**  
عجالة نقل عنه ان فيه استعارة مصرحة ولعل وجه الاستعارة ان  
العجالة في الاصل هو المستحضرة للضيف فتشبه الرسالة به ثم  
عبر وقد يقال الا وجه انه من قبيل التشبيه **قوله** وفيه  
اشارة الى هذه الاشارة الاعتذار عما وقع فيها من القصور والانتظام  
**قوله** وفي قوله لوسائل السائلين لوضائف الكلام استعارة مكنية  
ومصرحة اقول بوضع المقام يستدعي بسط في الكلام فاعلم ان المجاز  
المفرد ان كانت علاقة غير التشابه فيجاز مرسل والا فاستعارة  
مصرحة فان كان المستعارة اسما غير مشتق فاصلية والاف  
فبنيية ثم انما ان قرنت بملازم المستعار منه فرسخة وان قرنت  
بملازم المستعار له فخرقة وان لم يقرن بشئ منهما فطلقه ثم ان  
الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقة تابع للاستعارة ويجوز  
ان يكون مستعار من ملازم المستعار منه المستعار له ثم اعلم بان  
الاستعارة بالكناية عامد هب الخطيب هي التشبيه للضر في النفس  
وانبات الامر الذي هو من خواص التشبيه به استعارة تخيلية وهي  
قرينة للمكنية وذلك الامر باق على حقيقة ان لم يكن التشبيه المذكور  
تابع تشبيه تابع التشبيه به واستعارة مصرحة لذلك التابع وجد

مذكورة

والاعتراف في الاغلب وانما تسمية بالمجاز العقلي لان الحاكم بمجازيته  
هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى اخرى شئ يحصل بقصد  
للتكردون واطع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بوضع  
اللفظة بان بمن قصد انبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى  
انه لانبات الضرب دون الخروج مثلا وفي الزمان لما مضى دون المستقبل  
والحال **قوله** وهذا المجازي العقلي اربعة اصناف لكن لا اختص  
لها بالمجاز بل تجري في الحقيقة ايضا فهي متروكة للمقاييس بقوله  
الا مقام مجازها ان الغرض من هذا البيان التشبيه على ان الاسناد  
المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه وازالة ما عسى ان يستفيد  
من اجتماع المجازين او حقيقة او مجاز في كلام واحد وان كانا  
مختلفين ومن تحقق المجاز العقلي لان المجاز العقلي لا يخلو عن هذه  
الاقسام وذلك يستلزم الاجتماع المستبعد وهذا الغرض يتم  
بيان المجاز ولا مدخل فيه للحقيقة تأمل فقوله باعتبار الاطراف  
باعتبار انها حقيقة لغوية او مجاز لغوية لا باعتبار انها حقيقة  
او مجاز مائة سواء كان لغويا او عقليا ان الغرض المذكور لا يتوقف  
على عقليية الامر فسقط ما يقال ان الاقسام لا تنحصر في الاربعة  
المذكورة بل تبلغ الى اربعة وستين باعتبار عقليية الاطراف وانما  
على ان الصانع جعل الحقيقة والمجاز نفس الطرف فلا يتصور ان يكونا  
عقليين لان الحقيقة والمجاز العقليين عند انما هو الاسناد لا



لا اللفظ كما لا يخفى هذا ثم ان هذا الحصر يشكك في ان كان بعض  
 اجزاء الطرف حقيقية لغوية وبعضها مجاز لغوية لان المجموع  
 من حيث هو هو لا يوصف بشئ منها فلا يصح الاخصار في  
 الاربعة وما قاله السيد السند من انه لو وصف بالمجاز كان المعنى  
 لان المعنى الحقيقي للمجموع هو مجموع المعنى في الحقيقة لمفردات فالغنى  
 المركب من بعضها ومن خارج مفاير المعنى الحقيقي ففيه توضيح ما ذكره  
 في بيانه يوصف بالمجاز لزم ان يوصف بالحقيقة ايضا لان يمكن  
 ان يقال المعنى المجازي للمجموع مجموع المعاني المجازية لمفرداته فالمعنى المركب  
 من بعضها ومن خارج مفاير المعنى المجاز فيلزم ان يكون حقيقة هو  
 ومجازا وهو يربط بالاتفاق على انه مبني على ان يكون الوضع المعبر في  
 تعريف الحقيقة والمجاز اعم من النوعي والشخصي وفيه نظر لا يخفى  
 ويمكن دفع الاشكال بان الطرف هو الجزء الاول من المركب لا المجموع  
 فامل وايضا يشكك الحصر بقوله سرته ليلى وقد مررت هذه  
 اللفظة حين سمعتها فان من سركت من تلفظ بها فيكون الاسماء  
 مجازيا وليلى اذا اريد بها ههنا ليست بحقيقة ولا مجاز لان اللفظ  
 انا قصد به نفسه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز فلا يشترك  
 وان قيل بوضعه لنفسه صرح به في شرح الكشاف وكذلك يشكك  
 بجواز كون الطرف كتابة **قوله** وقد يطلق المجاز اي اشتراكا في المجاز  
 اعلم ان مذهب الخطيب ان الموصوف بهذا النوع المجاز هو الكلمة

وظاهر عبارة المفاتيح انه هو الاعراب فقوله الشارح وقد يطلق  
 المجاز على كلمة اء نصر في مذهب الخطيب ومنطبق عليه وما قوله  
 في اءرو يقال المجاز في الحذف والمجاز في الاعراب فيلزم ان يطاوع علم  
 بل هو في الثاني فكلامه لا يخلو عن نوع اضطراب الا ان يوجه  
 بانه اشار في الموضوعين الى المذهبين تدبر يعني ان هذه التسمية  
 تناسب المذهب الثاني دون الاول فالظان انه تسميته على ذلك  
 المذهب لا على مذهب الخطيب فذكره ههنا يحتاج الى الترجيح  
 المذكور فسقط ما يقال **ههنا قوله** فليتأمل فيه قال في الحاشية فوجه  
 التامل ان السكاكي عرف المجاز بالمتعدد عن الاصل فيعد هذا النوع منه  
 اقول لعل هذا مبني على ما اشار اليه السيد في حاشية المطول من  
 ان المفهوم من كلامهم ان القرية مستقلة في اهلها مجازا وسببه  
 النقصان وكذلك قوله تعالى كمثل شئ استعمل في معنى المشركية  
 هو الزيادة والحاصل ان السكاكي عرف المجاز بالمتعدد عن المفهوم  
 الاصل وهذا المجاز متعدد عن مفهومه الاصل داخل في التعريف فيعد  
 من المجاز فلما معنى لقوله لانه معدود عن المجاز فقط ما قد يقال  
 ان السكاكي لما عرف بتعدد الكلمة الكلمة عن مفهومها الاصل خرج  
 بهذا النوع لان هذا النوع تعدى عن الحكم الاصل لا عن المفهوم الاصل وهذا  
 ظهر من اختلاف ما قاله في الحاشية في وجه التامل وقيل وجه التامل ان  
 التعدد عن الاصل على كونه المجاز عبارة عن الاعراب كما هو المستفاد



ظاهره لفتح غير متحقق في صورة الزيادة فلا يتم الاشتراك وايضا  
قوله لانه معدود من المجاز يستفاد منه ان السلف بعدونه  
من المجاز وليس كذلك كيف وهم متفقون على وجوب كون المجاز  
مستقلا في غير ما وضع له وهذا مستعمل في معناه الاصلي وفيه  
نظرا ولا فلان الخبر في كنهه معدود عن الاصل في موضعه الاصلي ما  
في معنى مثل المثل فلما دخل على ما استعمل في معنى المثل فقد جاز في موضعه  
الاصلي واستعمل في غيره واما ثانيا فلان هذا النوع من المجاز مستعمل  
في غير معناه الاصلي على ما اشار اليه الشريف فظاهر ان السلف  
بعدون من المجاز والنسبة بين الاقسام اى الاقسام الاربعة  
التي هي الحقيقة اللغوية والحقيقة العقلية والمجاز اللغوي والمجاز  
العقلي تصور على ستة اوجه ثلاثة منها بين الاقربين كل واحد  
من الثلاثة الباقية واثنان منها بين الثاني وكل واحد من الاخيرين  
واحد بين الثالث والرابع سوى ما بين الثاني والرابع اى ما  
بين الحقيقة العقلية والمجاز العقلي فان النسبة بينهما تباين كلي  
بهذا الوجه ايضا لا مناع ان يكون اسناد واحد حقيقيا ومجازيا  
معاً والالزام انصاف شئ واحد بالمتضادين في حالة واحدة وهو مح  
لكن هذا امر يتم اذا كان المراد من الاسناد في تعريف الحقيقة والمجاز  
العقليين هو التام المجزئ واما اذا كان المراد مطلق النسبة كما قرناه  
سابقا فلا كما لا يخفى والعقليين عطف على قوله بين اللغويين

تباين كلي

تباين كلي وكذا بين العقليين تباين كلي وعطفه على اللغويين يستلزم  
الاختلاف في المعنى وفي الثاني والرابع باكمل من الضوابط وفي  
البواقي تأمل فاذا عرفت هذا فاعلم ان المراد تصوير ما ذكرنا  
من الاقسام الخمسة في ضمن مثال جزئي مناسب للمقابلة  
ترك قوله فاذا قال الخصم في قوله واسناده الى الصغرى حقيقة  
عقلية والاكتفاء بما بعده وكذا الظاهر يقول يدل قوله بالمنع فاما  
فالممنوع فتأمل فالمنع حقيقة لغوية يقال فيه نظر لان اسناد  
المنع الى المقدمة يحتاج الى تجريد معنى المنع عن المقدمة واستعماله  
في طلب الدليل لا يلزم التكرار وهو مجاز لانه من قبل ذكر الكل  
وارادة الجزاء والجواب ان معنى قولنا هذه المقدمة هم مطلوبون  
عليها والضمير عبارة عن المقدمة فلا تجريد فيه فان قيل هذا لا  
يشفي لان الضمير عبارة عن فرد المفهوم الكلي المقدمة المذكورة في تعريف  
المنع فالتجريد فيه عن ذلك المفهوم كلي قلت ماهية المنع عبارة عن  
مفهوم كلي وهو لا يتعلق بشئ من المقدمات بل يتعلق هو فرد ذلك  
المفهوم تاملا انتهى ويمكن الجواب ايضا بانه محمول على التاكيد لا على  
التجريد وايضا المنع ههنا بمعنى الوجود لا بمعنى طلب الدليل على مقدمة  
دليل اذ هو احد المعنى الاصطلاحية له واسناده الى الصغرى  
حقيقة عقلية قد يناقش فيه بان الظاهر المنع طلب الدليل على  
مقدمة دليل انما يستدل الى الدليل لا الى المقدمة كما اشار اليه بعض



بعض الكلة فاسناده بذلك المعنى الى المقدمة ليس حقيقة عقلية  
وترد بان المنع ههنا محمول على ذلك معنى الزد واسناده الى  
الى المدعى مجاز عقلي فيه انه اذا اراد من المدعى دليله او مقدمة دليله  
يكون المدعى عبارة عن احدها مجازا فيكون اسناد المنع اليه اسنادا  
الى ما هو له فهو حقيقة عقلية لا مجاز عقلي وكون الاطراف مجازا  
لفوق لا ينافي ذلك كما مر وقد يقال الكلام على حذف المضاف  
فتقديره واد من منع المدعى منع دليله او منع مقدمة دليله  
ويقال فهو مع عدم ملائمة بالعلاقة ليس مجازا لشيء  
فأمل واذا قال هذام وقد مر فوق المدعى دليله او مقدمة  
دليله كلكه غير خفيه والصواب ان يقال وقد مر المضاف او دليل  
هذا او مقدمة هذام ومجاز مبتدأ وقوله في الحذف خبره  
وجاز وقوع النكرة مبتدأ عند حصول الفائدة او هو خبر مبتدأ  
محذوف اي وهذا مجاز في الحذف والجملة معطوفة على الجملة السابقة  
فلا يتجه ما قيل من انه اساعطف على قوله حقيقة لغوية ولا معنى له  
واما على قوله حقيقة عقلية فيكون التقدير واسناده مجازا في الحذف  
والاعراب وهو فاسد ولا يحتاج الى الجواب بما قد يقال من انه اسعطف  
على قوله واسناده الى المنع مجاز ولا يتعلق بمواخاة بمنقول اصلا  
تزييف لبعض المحققين حيث قال في الخاشية ههنا لا كما زعم بعض  
المحققين من ان المنقول يمنع مجازا بل الظاهر ان المراد ببعض المحققين هو الشارح

الحنفى حيث فسر في الخاشية المنقول في قول الصواب لا يمنع النقل والمدعى لا  
مجازا بالمنقول وايضا بقوله المدعى ولا يبعد ان يقال يمكن ان يكون هذا  
التفسير من الحنفى مبنيا على صرف قول المنقول الامجاز الى المدعى فقط فلا  
عليه التزييف وقد يقال يابى عن الجواب ما حققه في الشرح الا انه يحمل  
على احتمال آخر غير ذلك التحفيف بل الجواب ان يرد بالمنقول هناك المنقول به  
بقرينة ما حققه الشارح اعنى الكلام الذي يحصل بالنقل وهو قول الفقهاء  
قال فلان كذا اقول يمكن ان يكون هذا التفسير من الشارح الحنفى  
مبنيا على حمل المجاز في قول المنقول الامجاز على المجاز العقلي والحذف دون النقل  
ولا بأس بمنع المنقول مجازا عقليا او حذفيا فلا يتجه عليه التزييف  
اصلا تأكيد للعموم المستفاد من وقوع النكرة في سياق التخييل  
لا قطع فيه اذ يجوز ان يلاحظ النقل ولا يفرق بالذرة حتى يكون معنى  
لا يتعلق بمواخاة عدم يتعلق بمواخاة واحدة قال العلامة الفتازنى  
في شرح المقاصد النكرة في سياق النفي انما تعمر اذا تعلقت بالفعل من ماض  
جاء في رجل لا بالنفي من قولنا الامحى من لا يحبس الفاتحة حرفا وقد يقال  
ومن وجهه بالناكيد للعموم المستفاد من كثر العطار يريد ان يصلح  
ما فسر الدهرفان عنوان قوله هذا اذا تعلق الاصل بالمواخاة و  
واما اذا تعلق بالمنقول يستدعى انه لو لم يذكر اصلا لاشي يفيد  
لعموم قول الاستدعاء المذكور ظاهر الاتقاء اذ معنى قوله هذا  
اذا تعلق ان تفسير اصلا بما فسر بما هو اذا بالمواخاة وما اذا تعلق



يفسر بغيره ولا مدخله في افادة العموم فقل هذا القول كمثل من قطع  
طريقه من حالته فستم ابن اخت خالته معنى لامناقضة مجازية  
نقل عنه اي مطلقا سواء كان مجازا عقليا او لغويا وحذفنا انتهى  
وفيه نظرا للمناقضة المجازية يتعلو به باعتبار النقل مثلا يقال ما  
نقلته م ويراد بالمنع المعنى المجازي له ويكون اسناده الى ما نقله مجازا  
عقليا او يكون قوله مانقلته مجازا في الحذف بتقدير النقل اي نقل ما  
مانقلته م اي مطلوب البيان قال ابو الفتح المتقول لا يتعلق بالمواخاة  
والمنع لاحقيقة ولا مجازا الا باعتبار النقل بالمعنى المصدري  
ولا نقض قيل المناسب للسابق واللاحق ان يقول ولا نقضا شيئا  
او حقيقيا ويقال وجز فيه كفاء باطناب طرفيه وهو من البتة  
وقد يقال رعاية للقوافي وفيه ان الاطناب لا ينافي القوافي لانه  
محكي اه لا يخفى ان هذا الدليل لا يستلزم المدعى الا اذا كان المراد عدم  
تعلق المواخاة النافعة المعتبر بها لكنه خلاف الظواهر وما اذا كان  
عدم تعلق المواخاة مطلقا فلا يجوز ان يؤخذ على المحكي صرف كونه  
غير نافع في مقام المناظرة لانه لا يضر المحكي فالاولى ان يقول لانه من  
حيث انه منقول ليس بدليل ولا دعوى ولا نسبة التقييدية  
في توجه اليه المواخاة اعلم ان يكون مناسبة لا يفة بحال المناظر  
اولا لا يرد عليه النقول البديهي والنظري المعلوم ان يتعلق بهما  
المواخاة للامتحان الموقنه اظهر الصواب وهذا لا يستلزم تعدد

١٩  
العلة الغائية لكنه تطويل مستغنى عنه في المناظرة والتحصيل المبرر طريق  
متعددة وهذا ايضا لا ينافي كون الغرض اظهر الصواب لكنه غير مكاتب  
في مقام المناظرة ويمكن ان يحمل المواخاة على المناسبة وكلمة اذا على  
الاهمال واما المنقول المضرد والتقييد والانشاء في الظاهر لانه لا ينقل  
للتأييد هذا اشارة الى تفسير قوله اصلا بقوله يعني لامناقضة  
مجازية او حقيقية اه يعني ان هذا التفسير على تقدير صرف الاصل الى  
المواخاة ويقال المناسب ان يذكر هذا البيان فوق الاستثناء و  
ولا تنكته للتأخير اصلا الا ان يقال اخره ليفصل بين الوضائف  
عما قبله لان قوله وينبغي كفي فيه وقد يقال اخره للاشارة الى ان ذلك  
الاستثناء اذا راجع الى عموم المواخاة كما انه اذا تعلق بالمنقول اذا راجع  
الى عموم وفيه انه لا يدخل عموم المواخاة في الاستثناء لانه لا يصح  
ان تكون مستثنى منه اصلا واقول يحتمل ان يكون وجه التأخير  
شدة امتزاج الاستثناء مع قوله لانه محكي لا التزم فيه نسبة حتى  
يصح ان يكون استثناء منه واما اذا تعلق بالمنقول وهما وجه  
ثالث وهو تعلقه بكل واحد منهما على قياس ماسيا في عند قوله ولما  
منع السند مطلقا ولعله لم يتعرض له بسهولة اخذه بعد الوجهين  
المذكورين او جزه عطف على الدليل الثاني وعلى جزء من الدليل  
فعلى الاول الضم للدليل وعلى الثاني جزء من الدليل فالمعنى على كلا التقديرين  
للمنقول جزء من الدليل يبقى هذا قسم آخر وهو ان يكون المنقول جزء



جزء منه الدليل وفي بعض النسخ اوجزه منه الدليل اوجزه فعلى هذا  
النسخ قوله اوجزه اما عطف على الغير او على الدليل الثاني فالمعنى على  
على الاول المنقول جزء الدليل وعلى الثاني المنقول جزء منه جزء الدليل  
وايا ما كان يبقى القسم الواحد متروكا في الثالثة نقل عنه اى فيكون  
المنقول عين الدليل اوجزه منه اوجزه انتهى فالمعنى انه لا يتوجه الموضع  
المنقول هو عين دليل اوجزه منه اوجزه من حيث انه منقول ونقل  
في الحاشية الاخرى ان المراد هو النقل والمدعى والمنقول وهذا وان كان  
بعيد لفظا الا انه افيد معنى ثم الغرض من هذا البرهان هو الجواب عن دخل  
مقدر فانه قيل قد يكون المنقول مقدمة او دليلا لغيره يتعلق بالواحدة  
وكذا المدعى والنقل قد يكونان مقدمي دليل فيمنعان حقيقة فلجواب بان  
الحقيقة معتبرة في الثالثة وحاصل الجواب ان المنقول من حيث انه منقول  
لا يتعلق بالواحدة واما من حيثية اخرى فينوجه اليه موازنة مناسبة  
لتلك الحقيقة وهكذا المدعى والنقل على المعارضة التقديرية قد هما  
هنا كما هما في الاتصاف بالاخيرية بخلاف النقص الشبيهى  
ففيه تغلب اى تغلب النقص على المعارضة فهو من قبيل تغلب احد المتضادين  
على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم شئ ذلك الاسم وقصد الهما  
جميعا ولا يلزم في الشئ الاتفاق في المعنى بل يكفي الاتفاق في اللفظ فشرطه غلب  
النقص على المعارضة دون العكس لكونه اخف ذكر سوى التغيير لا  
لا يخفى انه يلزم استثناء جواب النقص بالمختلف ايضا وقد يقال انه في حكم

المستثنى بالاستثناء العقلي وفيه انه لا فرق بينه وبين المستثنى بالفعل  
في حكم العقل بالاستثناء فيلزم العقل الحكم انبائهما الاولى وبيانها  
اما باقامة الدليل والتبعية لبعض التبيينات طاهرا اى ان اقل التعداد  
اما تفسير الضمير كما هو اللام للسباق والمراف واما تبيين للفاعل للزرك  
وهو المناسب للسباق على صحته اى ثبوتها واما تحريرها فانه يقال  
لا وجه لنقص التحرير بالنقل في صورة النقل فانه يجوز تحرير النقل عند كل من  
الوضائف الثالث كما اذا نقل عن اى خفيه دخول الاعمال الصالحات في الايمان  
ومنع السائل ذلك النقل ونقص الثاني لمذهبه او عارض فكل الجواب  
عنه تحرير المنقول بان يقول ان المراد دخوله في كمال الايمان وكذلك يقول  
ان تحرير النقل اعظم من تحرير نفسه وتحرير المنقول وكذلك ان يقول ايضا  
انه داخل في تغيير النقل لو وجد الشبهة حالية لا يحتاج الى الجواب المقدم  
ما يقع قال الرضى في بحث حروف الشرط انه لا يكون لامثال هذا الشرط  
جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذى ينقد جوابه انتهى ولو قال اذا  
وجد كان اولى لنقص الم اى في الشهور عند الجمهور فلا يتوجه ما قد  
قد يقال ان يجوز بطلان المساوى كخفاء الم ايضا تدبر نقل عنه انما اشار  
الى وجه التقصير وهو الاثر انتهى وقد يقال وجه التقصير هو عدم دخوله  
تحت المناطرة فانها هي المدفوعة من الجانبين بهذه كل منها كلاما لاخر وعنده  
وجود الهدى بمناظر قبل وفيه انه يستدعى كون تغيير الدليل ايضا  
تقصير لعدم صدق التعريف عليه ايضا الا ان يفرق بين التغيير وقد يقال



الفرق بين الفرض من الدليل اثبات المدعى فيحصل بآى وجه كان فيوجد المدعى  
وان كان ضمنا واما النقل والمدعى فالفرض منها انفسها فلو غير الفاء العرض  
فلزم الاتهام ويقال ويحتمل ان يكون التدبر اشارة الى ان تغييرهما لو كان  
مبتغا على الفرض لا يكون من التقصير كما اشار اليه في الحاشية **قوله**  
تفصيل وظائف هذا المنع اى وظائف المفصلة والمراد بهذا المنع هو  
المنع المجازى اللغوى المذكور سابقا كما نقل عنه ههنا لكن لا وجه  
للعُدول عن المضمر الا ان يكون اشارة الى انه كما يطلق على هذه الوظيفة للمنا  
جواز لغويا كذلك يطلق عليها المنع ايضا مجاز لغويا فانه لا وجه  
لتخصيص تفصيل وظائف المنع بالذكر ههنا اذ يعلم تفصيل وضائف النقص  
التشبيهى والمعارضة التقديرية ايضا في بيان وضائف النقص التخييفين  
**قوله** وسنده عطف على هذا المنع اى وتفصيل وضائف سنده فانه  
ايضا كسيعلم في بيان وضائف مستند منع المقدمة موجهة او غير موجهة  
وابطالا او مطالبة وقد يقال انه عطف على وظائف هذا المنع **قوله**  
وسنده نقض واشارة الى انه والسند بمعنى واحد **قوله** اذ اعرفت  
ففيها اشارة الى ان مدخول الفاء جزء لشرط محذوف ومنه هذه  
الفاء فصحة عند صاحب الكشاف ولما عند صاحب الفتح والقائم  
الفصحة التي هي التي دللت على سبب محذوف سواء كان شرطا او عطفا  
عليه **قوله** بطلب عليها الدليل لم يتعرض معرفة النقص التشبيهى والمعارضة  
التقديرية ووظيفتهما مع ان المناسب لما سبق العرض لهما ايضا اما الحمل



مكتبة  
الجامعة  
القاهرة

على المقايضة اولان وظيفتهما لم تعرف كما نقل عنه وفيه انه ان ارد ان  
وظيفتهما لم تعرف اصلا لا تفصيلا ولا اجمالا فهو ظاهر الفساد وان  
ارد انهما لم تعرف تفصيلا فوظيفة المنع ايضا لم تعرف تفصيلا كما  
قوله وتفصيل وظائف هذا المنع على انه لو تم كان واجبا لهما كما  
لترك وظيفتهما لا لتركهما ويمكن ان يقول ايضا لم يتعرض لهما لانه لما كان  
الجزء مخصوصا بالدليل كان المناسب ان يكون الشرط ايضا محصورا  
بطلب الدليل ووظيفته وايضا ان المنع في مقابلة النقل والمدعى كثير  
الوقوع بخلاف النقصين بقي ههنا شىء وهو انه لم يتعرض في الشرط  
لعدم نقل الواحدة بمنقول اصلا الا اذا نقله للتأنييد مع ان الكتاب  
العرض له ايضا يمكن ان يحمل على الاحالة على المقايضة او على الوعائيه  
المناسبة للجزاء **قوله** اذا اشتغلت بالدليل المناسب ان يقول بعد  
او بالتشبيه وبعم البحث المناظرة كما تجرى في الدلائل تجرى في التشبيهات  
ايضا ويمكن ان يقال انه اكتفى بالدليل لانه الاصل وكثير الوقوع وشائع  
الاستعمال ولا المناظرة فيه كثير فرفع بخلاف التشبيهات ولانه مال  
الى المناظرة لا تجرى في التشبيهات هذا ويمكن تعميم البحث بالاعتبار  
التقليد في الدليل والمساواة وحذف المعطوف الا ان الكل خلاف  
الظفار كما يحتاج الى نكتة ففى الكل ما يؤخذ من كل ما ذكر في الاكتفاء  
ثم ان المنوع الثلاثة المناقضة والنقض والمعارضة في التشبيهات اما  
على سبيل المجاز كما يستدعى ظاهر التعاريف او على سبيل الحقيقة و



والتعاريف المذكورة تعاريف للمفردات المعند بها وأما التي في التبيينات  
فغير معتد بها لأنها مما لا يجري كثير نفع ولذا ندفع بهذا الوجه قائل  
ولا تغفل **قوله** أي بإقامة الدليل إشارة إلى أن قوله بالدليل على حذف  
المضاف ولم يشترط إليه بتقديم الإقامة قبل الدليل بعد البناء كما قد رخصه  
في قوله على صحة النقل حذراً عن التغيير البارد في المتن مع إمكان البيان بوجوه  
بوجه آخر ثم القرينة على الحذف قوله فيما سبق أما بإقامة الدليل على  
صحتها **قوله** النادر من قبيل الحذف والإيصال والتقدير النادر إقامته  
كما يفتح عنه تقديره السابق فحذف الإقامة فأوصل الضمير واستتر  
**قوله** مثل أن تقول تمثيل ما للدليل المصريح به أو الاشتغال به أو للتصريح  
وفي الأول يحتاج إلى المسامحة **قوله** كاحضار كتاب قبل تمثيل الدليل  
المشار إليه والمضاف محذوف والتقدير كدليل احضار الكتاب  
أي كالدليل الذي المشار إليه لاحضار الكتاب وقد يقال أنه تمثيل  
للمشير وإنما مثل المشير ولا لأنه لا يتصور المشار إليه من حيث هو  
مشار إليه ما لم يتصور المشير واعتباره ههنا كذلك وفيه أن  
أن المشير أيضاً من حيث هو مشير لا يتصور بدون المشير إليه فلا يتم  
التقريب وإيضاحه واعتباره ههنا كذلك ثم ويقال أن تمثيل  
للاشارة في المنقضية في المشار إليه **قوله** لأن هذا الكتاب تأليفه في كثر  
المدعى تأمل فتأمل **قوله** أي المدعى وكأنه لم يقدر الصحة ههنا رجالة على  
المقايضة ولأن إقامته الدليل إنما يكون على نفس المدعى لا على صحة بخلاف

النقل **قوله** أما على نفسه ما اعترض عليه بأن الصواب أن يقول أما عليهما  
باسقاط النفس إذ هي دافعة لاحتمال التجوز والمقام قائم على التجوز  
أقول المقام القائم على التجوز إنما هو مقام إجراء هذه الإضافات على النقل  
والدعوى والنفس ههنا إنما هي دافعة لتوهم التجوز في مقام بيان هذه  
الإضافات أي في كلام المصير وبينهما أبو بعيد **قوله** المناقضة مجازاً  
عقليةً أما اصطلاح في الوظيفة المخصوصة المعينة ههنا والمعنى  
المناقضة التي تجوز فيها مجازاً عقليةً أو حذفاً **قوله** أي دليلها أي إلى  
مقدمة دليلها كما يدل عليه قوله بشرط تعيين مقدمته وهذا  
على رأي من لم يجوز منع الدليل وهو مختار الشارح كما سببنا وأما على  
رأي من جوزه فيجوز أن يكون منعها باعتبار الإرجاع إلى نفس الدليل أيضاً قوله  
بالإدادة منع مقدمة الدليل من منع النقل والمدعى **قوله** أو التقدير أي بتقدير  
مقدمة الدليل كان يقول صغري دليل النقل والمدعى **قوله** أي لا غير  
المراد من المناقضة ههنا هي المناقضة مجازاً عقليةً أو حذفاً كما أن  
إشارته في الحاشية وقوله من النقص مطلقاً أي سواء كان نقصاً  
نقصاً حقيقياً أو مجازياً أو نقصاً إجمالياً شبيهاً أو تخفيفاً  
فقط ما قبل الوفاة من المناقضة مجازاً لغويةً وحقيقةً عقليةً ومن النقص  
مطلقاً والمعارضة مطلقاً كان أشمل **قوله** فيه نظر وجواب وجهها  
في الحاشية ههنا على وجهين الأول أن الخصم استفاد من قوله لا غير  
لجواز توجه المعارضة الحقيقية فالجواب لمدعى المدعى على ما عرفت



الجمهور والجواب ان هذا التعميم مبني على مذهب المحققين من ان المعارضة  
ابطال الدليل والثاني ان الحصرم يجوز توجه النقص والمعارضة بحال  
لغويا وعقليا واحدا فيا وجواب ان النقص والمعارضة المجازيين غير  
متحقق في محاور **تتمرد** وهو ان الدليل قول محله زيل قوله اذ انفق  
بالدليل ولا وجه لنا خبرنا وقوله ان الدليل اشارة الى ان في الخبر  
اخذ مر فانه راجع الى دليلها باعتبار الجنسية بحكم ان التعريف انما يكون  
للجنس والماهية لا للأفراد ولما المراد بقوله دليلها فانما هو الفرد لا  
المفهوم والحقيقة كما لا يخفى **قوله** عنه الضمير راجع الى الاقوال بتاويل المركب  
ففيه اشارة الى ان الهيئة التركيبية جزء من الدليل وكذا الكلام في  
نفسه فان لم قلنا تفعل **قوله** او لا اي ولم يكن بالاستلزام لذاته بل كان  
بالاستلزام بالغير كما في قياس المساواة او بلا استلزام أصلا كما في  
الاستقراء والتمثيل **قوله** وقيل ان الاستلزام بنفسه قول آخر المراد بالقول  
الاول انما القول المملوظ فيكون تعريف الدليل المملوظ واما القول العقول  
فيكون تعريف الدليل العقول ويجوز ان يكون اعترافا بكون تعريفها  
لكن المراد بالقول الآخر هو العقول لا غير كما هو المشهور اذ لا يجب تلفظ  
للدلول واعتراض عليه بان تلفظ الدليل لا يستلزم للدلول فلا يصح  
ان يكون هذا تعريف الدليل المملوظ واجب بانه يستلزم بواسطة  
ان المملوظ يستلزم تعقل العقول بالنسبة الى العالم بالوضع قول  
هذا مع انه تكلف لا يكون الاستلزام بالذات لان يقال المراد بالاستلزام

هو الاستلزام

هو الاستلزام في الواقع لا في العلم وان كان ذا منبأ دكاو لا يخرج عنه  
ما عدا البينة الانتاج كما يشير اليه في الخاشية والجواب بان المراد  
بالاستلزام الاقوال في العلم استلزامه فقط او مع انضمام امر آخر  
تكلف ومضمار القول المملوظ وان استلزام العلم بالقول العقول  
لكن لا يلزم منه تحقق قول آخر لان التعقل لا يستلزم التحقق ويمكن  
ان يكون المراد بالاستلزام القول المملوظ قول آخر استلزام مد  
مدلوله فيكون وصف اللفظ بالاستلزام وصفا بحال معناه  
على المحسنة المشهورة وكشح ان تريد بالقول الآخر ايضا القول المملوظ  
على قياس ما مر ولعله لهذا المعنى فالعوض الافاضل وان جعل تعريفا  
للقياس المملوظ يراد من القول والاقوال الامور المملوظة وقس  
على هذا كونه تعريفا للمملوظ والمعقول معا **قوله** ما يمكن التوصل هو  
بصحيح النظر بما معنى مجموع الحركتين والترتيب الا انه الحركة الثانية  
او الملاحظة الملازمة للحركتين على اختلاف فيه وصحة مبنيان  
في الميزان واما ارجح لفظ الامكان سواء حمل على الامكان الخاص او على  
الامكان العام في جانب الوجود يشمل التعريف على الدليل الذي لم  
يرتبط به بالفعل وعلى الاقوال يمكن ان يكون ملا ختزاز عن مذهب  
الاعداد والتوليد ايضا فيستأمل ويمكن ان يحمل الامكان على المعنى العقلي  
وهو الممكن والاقتدار فافهم **قوله** خري الاخراج القول الشارح ولو  
قد بالتصوري كان حذله وان حرو عنها كان المشترك بينهما



اعني الموصول الى المجهول كذا نقل عن الشريف **قوله** لكن رجحنا العقول  
الترجيح مستفاد من التقدير من العنوان ايضا حيث قال في الاول  
وهو اقول واتى في الثاني بصيغة التبريد **قوله** بناء على ان تطبيقها  
دليل على مرجوحية التعريف الاصولي وتصويره ان التعريف الاصولي  
يحتاج في تطبيقه لظروف الدليل كذا وبعضها الى تكلف وكل  
مكانه شانه كذا فهو مرجوح فالتعريف الاصولي مرجوح فان قلت  
ان احتياج الاصولي في التطبيق الى التكلف لا يقتضي المرجوحية في نفسه  
اذ المقول الاصولي من التعريف حصول الاطلاع على الماهية والامتيان  
للأفراد وهو حاصل في الاصولي بكما له قلت المرجوحية ليست  
بالنظر الى نفسه بل بالنسبة الى ماهو المقوم ذكره ههنا وهو تسهيل  
بيان الوظائف كما نقل عنه فالاحتياج الى التكلف ينافي بالتسهيل  
ووجه احتياج الى التكلف ان الوظائف المتعلقة بالدليل بعضها كنع  
للمقدمة او كلاك النقص والعارضه ومنع الدليل نفسه عند مجوز  
يستند على التركيب في الدليل والدليل الاصولي يعجز المفرد فيحتاج في  
في التطبيق الى التكلف والثاويل بان يقال ان نعلق الوظائف بالدليل  
باعتبار التركيب **قوله** اعني يكون فيه مسامحة وكذا في قوله اعني  
يستلزم وانما انكسر الاشعار بما به الامتياز بينهما **قوله** يخرج عنه  
ماعد البرهانيات بناء على ان المتبادر من اللزوم هو البين فلو اتوا  
عليه ان اللزوم البين ايضا تحقيقه فماعد البرهانيات اذا كان على

صورة الشكل الاول فيخرج ماعد الاقيسة البينة الانتاج برهانها  
او برهانها لا ماعد البرهانيات اجاب عنه في الحاشية بجوابين الاول  
الاول ان هذا مبني ايضا على ان المتبادر من الاستلزام للقول الآخر استلزام  
علمه والا فالحارج ماعد الاقيسة البينة الانتاج فقط يعني ان الحكم  
يخرج ماعد البرهانيات مبني على ذلك المتبادر فان تم والافلا  
فلا يرد عليه ما يقال اننا لانم ان المتبادر من الاستلزام قول آخر استلزام  
علمه لان التعريف للمنطقيين يتفقون لشمول التعريف على الصناعات الخمس  
وايضاً المنطقيين زادوا قيد آخر وهو تقدير تسليم المقدمات فاما  
فالاستلزام في الكل انما هو على ذلك التقدير وهو مراد ههنا فلو قلنا  
بين استلزامه العلم وبين شموله على الصناعات كما لا يخفى على اهل الصناعات  
فلا يرد ههنا ما اوردده السيد الشريف في حاشية على المختصر  
المتهم كما لا يخفى لكن يرد عليه انه ان اراد ان المتبادر استلزام نفس الدليل  
على ان المدعى فظانه لا لزوم بينهما وان اراد استلزام علم الدليل علم  
المدعي فكذلك على ما اشار الى الفاضل الحياي من انه لا لزوم بين علم  
المقدمات على هيئة غير الشكل الاول بين علم النتيجة لا بينا وهو وظ  
ولا غير بين لان معناه خفاء اللزوم والخفاء بعد الوجود فاذا  
كان التعريف مبني على هذا المتبادر يخرج عنه ماعد الشكل  
الاول برهانها او غير ههنا في الجواب الثاني انه مبني على ما افادته شارح  
المختصر ان ماعد البرهانيات لا يستلزم لذاته شيئاً فانه لا علاقة



عقلية بين الظن والشيء الذي يستفاد هو منه لا انتفاء مع بقاء  
سببه الذي يوصل منه اليه يعني ان هذا الخروج مبني على ما قالوا انه  
لا استلزام لذاته في غير البرهان ان تم ذلك تم هذا والا فلا فلا  
عليه ايضا يقال انه انما يتم اذا لم يكن الامر الذي يستفاد منه الظن  
او الاعتقاد قياسا صحيح الصورة ون قوله لا انتفاء مع بقاء سببه  
مما اذا انتفاء الظن مع بقاء السبب الذي هو مقدمات القياس على حالها  
ممتنع لان انتفاء الظن يستلزم انتفاء بعض مقدمات الدليل الصحيح  
الصورة هذا فظهر ان سبب الترجيح هو خروج ما عدا البرهانيات  
بناء على ما ذكرنا ما عدا الاقيسة البينة الانتاج الا انه يتوجه  
عليه ما قد يقال ان قوله المتبادر من البرهان منه مما لا يتبادر  
ان يكون اعم من اليقين وغيره وانه يخرج من البرهانيات ايضا  
فانها قد يكون استلزامها غير بين وانه لا يوجب خروج ما عدا  
البرهانيات عنه فان الامارة قد يكون بينة الاستلزام كما اذا كان  
في هيئة الاقيسة البينة الانتاج وان كانت مقدماتها غير  
قطعية كما تقول فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو  
سارق فليست امل **قوله** بل الاخضر قول النزوم اليقين بالمعنى الاخضر  
هو الذي يكفي تصور النزوم في جزم العقل والنزوم بينهما  
والبين بمعنى الاعم هو الذي يكفي تصور النزوم مع تصور النزوم  
في جزم العقل بالنزوم بينهما وغير اليقين هو الذي يكفي تصور في جزم العقل

بالنزوم

بالنزوم بينهما بل يحتاج الى وسط ويقال الجزم بالنزوم بين الدليل  
والمدعى لا يحصل الا بتصورهما لان الدليل من اقسام النظر والنظر  
لا بد فيه من الحركتين فبدء الحركة الاولى تصور المدعى ومنهاها  
المبادئ ومبدء الحركة الثانية المبادئ المناسبة ومنهاها  
القصدي بالمط والجزم بالنزوم بينهما لا يحصل الا بالحركة الثانية  
فثبت ان النزوم بينهما هو اليقين بالمعنى الاعم فان قيل لم لا يجوز ان يحصل  
الجزم بلزوم المدعى بدارك الدليل فقط مع عدم تصور مدع ولا  
اقول لم يتصور للمدعى ولا لزوم فثبت الحركة الاولى والثاني بط  
لانه يستلزم ان يكون طالبا للجهول بالاطلاق اقول هذا الاستلزام  
مما وانما يستلزم لو وجب عند تصور الدليل ان يكون طالبا  
للمدعى لكنه مما ايضا لم لا يجوز ان يتصور الدليل او لا من غير طالب  
للمدعى فيحصل الجزم بلزوم المدعى ويقال يمكن الجواب عن اصل اليراد  
بان النزوم اليقين بالمعنى الاخضر بين الدليل وعلم المدعى اقول قد عرفت  
انه لا لزوم بين الدليل وعلم المدعى صلة فكيف يكون النزوم اليقين  
بالمعنى الاخضر فانه حق ان النزوم بين الدليل والمدعى وانه غير بين  
في بعض المواد كما في اعم البينة الانتاج وفي بعضها بين بالمعنى الاخضر  
وفي بعضها بين بالمعنى الاعم فاحفظه **قوله** فيلزم ان يارحنا التعريف  
الثاني واخذنا الدليل في قولنا واما على دليلهما بهذا التعريف فيلزم  
تركيبا الوظائف المتعلقة بماء البرهانيات من حيث انها متعلقة بها



بما عدا البرهانيات لعدم شمول الدليل لما هو بهذا التعريف لما عدا  
البرهانيات وبهذا التعريف ما ورد عليه ان هذا التمايز ان لو  
الوظائف المتعلقة بالبرهانيات مخصوصة بها وليس كذلك لكن  
عليه انه لا يلزم من ترجيح التعريف الثاني ولا من اخذ الدليل في قوله ولما  
على دليلهما بهذا التعريف ترك الوظائف المتعلقة بما عدا البرهانيات  
لجواز بيان تلك الوظائف ايضا في محل اليك **فاما** فاما من خرج البرهان  
**قوله** بناء على ان شرط اطلاق العلم في التصديق اليقيني قول هذا انما  
يتم لو لم يكن التوصل بما عدا البرهانيات الى التصديق اليقيني لكنه  
مم واما اخذ الامكان عاما او خاصا اذ لا ضرورة في عدم التوصل اليه  
ولذا اعترض على التعريف بانه يلزم ان يكون كل شيء دليلا على اشي  
شئت **فاما** لتفصيل الحد قول لما كانت الكلمة الترددية الواقعة في التعريف  
قد يكون لتفصيل الحد وقد يكون لتفصيل المحدود بين انما ههنا التفصيل  
لا المحدود وقد وقع الخلاف بين كثير من الفضلاء الاسلاف في  
نصب العلامة والمحدود لتعيين انما التفصيل الحد والمحدود فقال  
بعضهم علامة كونه بالتفصيل الحد انه يكون بين طرفيها غناد في  
الجمع لان الماهية الواحدة لا يكون الا لاحد المفهومين المتقاربين  
والبعض الآخر قال انها ان تكون بينهما مساواة بناء على شرط التمايز  
بين المحدود والمحدود وذكر الآخرون انه اذا كان المعطوف والمعطوف عليه  
متركيين في لفظ واحد من الفاظ التعريف فالتفصيل للمحدود والا

فلان

الهيكل لثبات ما يكون عن النتيجة  
او يقتضيها مذكورا فيه بالفعل كقولنا  
ان كذا هذا اجما فهو متخير ككجسم  
ينتج انه متخير القياسا فقولنا  
نقيض الاشياء وهو ما لا يكون عين النتيجة  
ولا يقتضيها مذكورا فيه بالفعل كقولنا الجسم  
مؤلف وكذا مؤلف محدث فليس هو  
ولا يقتضي مذكورا في القياس بالفعل  
القياس المساويا وهو الذي يكون متعلق  
بجورل صغره موضوعا في الكبرى فان استلزمه  
لا بالذات بل بسلطة مقدمة اجنبية



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي لا يتم المنطق الفصيح دون شكره وحمله  
ولا يبلغ مدح البليغ كنه عظمته ومجده والصلوة على محمد  
حبيبه وصبيه وعلى آله وصحبه ومن بعده **وبعد فأت**  
الرسالة الشريفة التي ألقيها في المنطق لأجل ولد الأكرم  
السيد المحقق والخبر المديح الكامل الميرزا الميرزا  
البركات علي المدعو سيد شريف شيرازي في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٤  
رحمة الله عليه مشتملة على قواعد منطقية وفروعها جلية إلا  
أنها ليست بالمعقدة الغامضة ولا بالخشنة العسيرة  
بل هي سهلة الفهم واضحة البيان وساتلة من الله التيسير و  
التوفيق وأفاضة العلم الشريف من المتصور والتصديق  
**أعلم أن** للإنسان قوة إدراكه تتنقش فيها صورة الأ

الاشياء

الأشياء كما في المرآة لكن لا يحصل فيها الحس والمعقول  
والمحسوس ما يدرك بأحد الخواص الخمس التي هي الباصرة و  
السامعة والشم والذائقة واللامسية والمعقول ما لا يدرك  
بشيء منها وكل صورة حصلت في هذه القوة التي تسمى <sup>بالنفس</sup> الذ  
أما تصور أو تصديق لأن تلك الصورة إن كانت نسبة أمر  
إلى آخر إيجاباً كزيد كاتب أو سلباً كزيد ليس بكاتب تسمى تصديقاً  
وإن كانت غير النسبة المذكورة تسمى تصوراً فالعلم الذي هو ال  
دراك مخبر في التصور والتصديق **فصل** ويعلم بعد هذا أن  
نسبة المرء إلى غيره على ثلاثة أوجه الأول نسبة حلية كما  
علم في المثال المذكور في قوله تعالى <sup>الشمس</sup> اتصالية كما تقول زيد كاتب  
هذا المرء <sup>الشمس</sup> أو تقول زيد ليس بكاتب هذا المرء  
أو تقول زيد كاتب هذا المرء <sup>الشمس</sup> أو تقول زيد ليس بكاتب هذا المرء  
فأدراك النسبة من الحلية والاتصالية <sup>الشمس</sup> إيجاباً  
أو سلباً تصديق وتسمى حكماً أي كونه <sup>الشمس</sup> أو كونه ليس  
وإذا كانت التصديق عبارة عن إدراك النسبة إيجاباً أو سلباً فلا بد  
له من التصورات الثلاثة الأول تصور النسوب إليه وتسمى

وفي القوة المدركة الإنسانية  
يحصل صور المحسوسات



محكوم عليه والثاني تصور النسب به وتسمى محكوما به والثالث  
تصور النسبة التي بينهما وتسمى نسبة حكيم مثالا في التصديق  
بان زيد قائم لا بد من تصور زيد وقائم ونسبة بينهما  
يحصل ادراك النسبة على وجه لا يحتاج الى سلب فيكون الد  
التصديق موقوفا على تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة  
الحكيمة الا انه ليس بشيء من هذه التصورات عند اهل التحقيق  
جزء من التصديق **فصل** **اعلم** ان التصور الى قسمين  
احدهما ضروري وهو الذي لا يحتاج في حصوله الى نظر و  
فكر كتصور الحرارة والبرودة والسواد والبياض ونحوها  
والثاني نظري وهو ما يحتاج في حصوله الى تصور الروح  
والماء والحر ونحوها وعلى قياس التصور ينقسم التصديق  
على قسمين احدهما ضروري وهو الذي لا يحتاج الى نظر كما  
التصديق بان الشمس مضيئة والنار خاترة ونظائرهما والثاني  
نظري وهو الذي يحتاج اليه كالتصديق بان الصانع موجود العالم  
حادث **فصل** التصور النظري يستفاد من التصورات الضرورية  
والتصديق النظري يستفاد من التصديق الضروري بطريق النظر  
وهو عبارة عن ترتيب التصورات المعلومة والتصديقات المعلومة

على

على وجه يتبادر الى تصور مجهول او تصديق مجهول كما اذا  
تصور الحيوان مع تصور الناطق وقلت حيوان ناطق يحصل  
من هذين التصورين تصور الانسان واذا جمعت التصديق  
بان العالم متغير مع التصديق بان كل متغير حادث وقلت العالم  
متغير حادث يحصل من هذين التصديقين التصديق بان العالم  
حادث **فصل** امتياز الانسان عن سائر الحيوان بان  
الانسان يحصل المجهول من المعلوم بطريق النظر بخلاف باقي الحيوان  
فيجب على كل احد ان يعرف بطريق النظر وصحته وفساده حتى  
اذا اراد ان يحصل مجهولا تصوريا او تصديقا من المعلومات  
التصورية والتصديقية على وجه الصواب يمكن له ذلك الاعلى  
الطائفة المخصوصة المؤيدة من عند الله بالنفوس القادرة  
على لا يحتاجون في معرفة المجهولات الى ترتيب المقتضيات  
**فصل** **ان التصور المرتبة** الموصلة الى تصور آخر تسمى بال  
بالعرف والقول الشارح عند اصحاب هذا الفن والتصديق  
المرتبة الموصلة الى تصديق آخر تسمى بالحجة والدليل **فصل** في القصور  
من هذا الفن معرفة المعرفة والحجة ولا شك ان المعرفة والحجة  
معان لا الفاظ مثلا معرفة الانسان معنى الحيوان والناطق

انبياء اولياء مرسلين



لا لفظها وتجه حدود العالم معنى القضيتين المذكورتين  
 لا لفظها فليس صاحب هذا الفن بالذات محتاجاً الى بيان الالفاظ  
 لكن لما كان استفادة المعنى وافادتها بالفاظ واجب عليه ان  
 ينظر في حال الالفاظ باعتبار الدلالة على معانيها **فصل في الدلالة**  
 كون شئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ويسمى الاول **دلالة**  
 والثاني مدلولاً والوضع تخصيص شئ بشئ على وجه يحصل من  
 المعلم بالشئ الاول العلم بالشئ الثاني فالوضع بسبب **الكسبة**  
 الدلالة واقسام الدلالة بحسب الاستقراء ثلثة الاول **الدلالة**  
 الوضعية وهي التي تكون الوضع فيها مدخل وهذه يكون في  
 الفاظ كدلالة لفظ زيد على مستماه وفي غير الفاظ كدلالة الخطوط  
 والعقود والاشارة وانصب على المعاني الذي تستفاد منها **الثاني**  
 الدلالة العقلية وهي التي تكون بمقتضى العقل وهي ايضا تكون في  
 الفاظ كدلالة اللفظ المسموع من وراء المهدار على وجود اللفظ  
 وفي غير الفاظ كدلالة المصنوع على الصانع والثالث **الدلالة**  
 الطبيعية وهي التي تكون بحسب مقتضى الطبع وهذه توجد في  
 الفاظ كدلالة اح اح على وجه الصدر وفي غير الفاظ كدلالة اللزق  
 على الجمالة **فصل في الدلالة** الدلالة المعبرة من بين اقسام الدلالة

الدلالة  
 اللفظية

الدلالة اللفظية الوضعية لان الافاده والاستفادة في  
 المعتاد واقع بهذا الطريق وهذه الدلالة منحصرة في المطابقة  
 والتضمن والالتزام والمطابقة دالة اللفظية على تمام المعنى  
 الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له كدلالة الانسان  
 على الحيوان او الناطق والتضمن دالة اللفظ على جزء المعنى  
 الموضوع له من حيث انه جزء الموضوع له كدلالة الانسان على  
 الحيوان او الناطق والالتزام دالة اللفظ على معنى خارج عن الموضوع  
 له لازم للموضوع له من حيث انه لازم للموضوع له كدلالة لفظ  
 الانسان على قابل العلم وصفة الكتاب **فصل في** لاخفا في ان  
 ان اللفظ بمجرد الوضع يدل على المعنى الموضوع له وبواسطة  
 ان فهم الكل لا يمكن بدون فهم الجزء يدل ايضا على جزء الموضوع  
 له لكن لا يدل على الخارج من الموضوع له لانه دائمة الا  
 بان يكون ذلك خارجاً لازماً للموضوع في الذهن بحيث اذا  
 حصل الموضوع له فيه حصل التام الخارج الصنفية فان  
 لم يكن كذلك لم يكن اللفظ دالاً عليه ايما والمعتبر عند  
 اصحاب هذا الفن الدلالة الكلية الدائمة وانما عند علماء  
 الأصول والبيان في كفي ان يكون اللفظ دالاً عليه في الجملة



وليس التزوم العقلي عندهم شرطاً بل يكفي التزوم في الجملة  
**فصل** **إذا كان** اللفظ موضوعاً للمعنى بسيطاً وليس لازماً  
 ذهني فتوجد ثمة دلالة المطابقة بدون التضمين والتزام  
 لكن دلالة التضمين والتزام لا توجدان بدون المطابقة  
 وإن كانت لازمة ذهني فتوجد ثمة دلالة الالتزام بدون التضمين  
 وإذا كان اللفظ موضوعاً لمعنى مركب ولا يكون له لازم ذهني  
 فتوجد ثمة دلالة التضمين بدون الالتزام وإذا استعمل اللفظ  
 في الموضوع لم يسمي حقيقة وإذا استعمل في جزء الموضوع لم  
 أو الخارج عنه فيسمى مجازاً ويحتاج من هنا إلى قرينة صارفة  
 نحو آية الأسد في الحمام **فصل** **إذا كان** معنى اللفظ واحداً  
 يسمى مفرداً وإذا كان متعدداً يسمى مشتركاً في كل معنى يحتاج إلى  
 قرينة كاللفظ العين وإذا كان اللفظان متوافقين في المعنى يسمى  
 مترادفين كالإنسان والبشر وإذا كانا متباينين في المعنى  
 يسمى متباينين كالإنسان والفرس **فصل** **اللفظ الدال على المعنى**  
 المطابق على قسمين مركب ومفرد فالمركب ما يدل على اللفظة  
 على جزء المعنى المقصود ودلالة مقصودة كرمح الجارحة والضرر  
 ما ليس كذلك وهذا أربعة أقسام الأول ما ليس له جزء كـ

الاستفهام

أصل كزيب والثالث ما الجزء دال على المعنى لكن  
 ذلك المعنى يحتاج تصحيح

الاستفهام والثاني ما الجزء لكن لا دلالة على المعنى لجزءه  
 المعنى المقصود كعبادة الله والاربع ما الجزء دال على جزء  
 المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة مقصود كالحيوان الناطق  
 إذا سمى به شخصاً **فصل** **اللفظ المفرد على ثلاثة أقسام**  
 اسم وكلمة وأداة لأن معناه أن لم يكن تاماً يعني لا يصلح لأن  
 يكون محكوماً عليه ولا يكون محكوماً به يسمى في هذا الفن أداة  
 وفي الخوارج وإذا كان تاماً فلا يخلو من أن يصلح المحكوم عليه  
 أو لا فإن لم يصلح يسمى كلمة وفي الخوارج وإن صلح يسمى اسماً  
**فصل** **اللفظ المركب** على قسمين تام وغير تام فالمركب التام  
 ما يصلح السكوت عليه يعني إذا وقع سكوت المتكلم عليه لا ينظر  
 المخاطب كأنظاره والمحكوم به مع ذكر المحكوم عليه والمحكوم  
 عليه مع ذكر المحكوم به والمركب التام أن احتمل الصدق  
 والكذب في نفسه يسمى خبراً وقضية وهو العدة في باب  
 الصدق والتام أن لم يحتمل يسمى انشاء سواء دل على الطلب  
 بالذات كالامر والنهي والاستفهام أو له يدل كالتمني والترجي  
 والتعجب والنداء ونحوها وهذا القسم من الأقسام يعتبر في المخا  
 ووات والمركب غير التام ما لا يقع السكوت عليه وهو ينقسم











وهو مركب من جنس القريب والفصل القريب كالحجر الناطق  
 في تعريف الانسان الثالث ايجاد ناقص وهو مركب من جنس البعيد  
 والفصل القريب كالحجر الناطق اوجده المطلق والجوهر الناطق  
 في تعريف الانسان الثالث الرسم الثام وهو مركب من الجنس القريب  
 والخاصة كالحجر الناطق في تعريف الانسان الرابع الرسم ناقص  
 وهو مركب من جنس البعيد والخاصة كالحجر الناطق والجوهر الناطق  
 فالضاحك او الجوهر الضاحك في تعريف الانسان ويجوز ان يكون  
 الرسم ناقصا من الجنس القريب والخاصة كالحجر الناطق  
 في تعريف الانسان واما في تعريف الانسان فيستعمل  
 التعريف بجميع اقسامها لا سيما في تعريف الانسان  
 اللطيف الملائمة والمشاركة في الكليات قريبة واضحة  
 ان معرفة الحقايق المجردة كالانسان والفرس ونحوها تتميز  
 بين اجناسها واعراضها العامة وبين فصولها وخواصها في غا  
 ية الاشكال اما معرفة المفاهيم اصطلاحية وتتميز بين اجناسها  
 وبين فصولها واعراضها وخواصها في غاية السهولة كمنه  
 الكلام والاسم والمفعول والحرف والعرب والمنصرف فصار  
 قد فرغنا من بحث التصور كما يحتاج في تحصيل التصور النظرية

الاشياء

شيئين احدهما بناء الموصل الى التصور وهو قول الفاعل  
 باقسامه والاخر كلياً المحل التي مركب منها القول الثاني  
 كذلك يحتاج في التصديق النظرية الى شيئين احدهما بناء الموصل  
 الى التصديق وهو المحل باقسامها والاخر بيان القضايا بالتي  
 مركب المحل منها فالابدية من تقديم مباحث القضايا بقول الله  
 القضية قول يصحح يقال له ان صدق فيه او كاذب  
 فيه وهو مركب من اوجه الخياء المحكوم عليه والمحكوم به  
 والنسبة المحكية والحكم بالشيء والسلب والفرق بين المحكية  
 والحكم يظهر في صورة الشك فان الشك المحكية حاصلة لا  
 الشك ثم تجاوزه القضية على انقسامها في حجية مطلقة  
 متصلة وشرطية متقطعة لان الحكم عليه والحكم في الشك  
 ان كانا مفردين او في حكم مفردين سميت القضية كلية سواء  
 كانت موجبة كزيد قائم او سلبية كزيد ليس قائم وان لم يكونا  
 مفردين ولا في حكم مفردين يسمى قضية شرطية فان كان الحكم في  
 القضية الشرطية بالاتصال سميت متصلة سواء كانت  
 موجبة كما تقول ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او سالبة  
 كما تقول ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وان كان



الحكم فيها بالانفصال سميت منفصلة سواء كانت موجبة  
كما تقول هذا العدد اثنان زوج واثنا فرد او سالبة كما تقول  
ليس ان يكون هذا العدد اثنان زوجا او فردا او مركبا من الواحد  
فصل **اطلاق الجملة** والمتصلة والمنفصلة على الموجبات  
ظاهرا واثنا على التسوال لاجل المناسبة مع الموجبات في الاطلاق  
فصل **الحكم عليه** في القضية الحملية يسمى موضوعا والمحكوم  
به محمولا واللفظ الذي يدل على النسبة الحكمية والحكم معا يسمى  
رابطة كلفظ هو في زيد هو قائم ولفظ اثبت في قول العبد  
قائم حركة الكسرة في لغة بعضهم زيد دبير وبالجملة كل ملد على الربط  
بين الموضوع والمحمول يسمى رابطة والمحكوم عليه في القضية الشرطية  
يسمى مقدما والمحكوم به يسمى تاليا فصل **موضوع الجملة**  
ان كان جزئيا حقيقيا سميت شخصية مخز يد كاتب وريديس  
بكاتب وان كان كليا فان لم يجتن سمية الافراد فيما سميت  
مهملة نحو الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب وان بينت  
سميت محصورة وهي اربعة اقسام الموجبة الكلية والسالبة الكلية  
والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية فصل **القضايا الشخصية**  
والطبيعية غير مقبلة في العلوم القضية المهملة في قوة المحصور

الجزئية

الجزئية فالقضايا المقبلة في العلوم المحصورات الاربعة فصل  
**حرف السلب** في القضية اذا كان جزء من المحمول يسمى معدولة  
نحو زيد كاتب وان لم يكون جزء سببه القضية محصلة نحو ليس زيد  
كاتب فصل **نسبة المحمول الى الموضوع** سواء كانت بالانجا والتسلب  
يجوز ان يكون ضرورية اى كانت مستحيلة الانفكاك فهذه القضية  
يسمى ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شئ من الانسان يحجب بالضرورة  
ويجوز ان يكون سلب الضرورية من نجاب الانجا والتسلب وهذه  
القضية تسمى ممكنة خاتمة نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص  
يعنى معنى الموجبة والسالبة فيها واحد بمعنى ان ثبوت الكتابة للانسان  
او سلبها عنه ليسا بضرورتين او من طرف واحد وهو الجانب  
الخالف للحكم وهذه يسمى ممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان  
العام يعنى سلب الكتابة عن الانسان ليس بضرورية ولا شئ من  
الانسان يكتب بالامكان العام يعنى ثبوت الكتابة للانسان ليس  
بضرورية ويجوز ان يكون بالدوام بدون اعتبار الضرورية ويسمى هذه دائمة  
ويجوز ان يكون بالفعل اى في الجملة ويسمى هذه مطلقة نحو الانسان  
كاتب فصل **عكس القضية** الجمالية هو ان يجعل المحمول موضوعا  
والموضوع محمولا على وجه يبقى ايجاب الاصل وسلبه وصدقه فا



فالموجبة الكلية تنعكس الى الموجبة الجزئية مثل كذا صدق كل  
 انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان وكذلك الموجبة الجزئية  
 تنعكس الى الموجبة الجزئية مثلا اذا بعض الحيوان انسان صدق  
 بعض الانسان حيوان لان المحول والموضوع يتلاقيا معا في ذات  
 الموضوع والمحول مجازا ان يكون احد في العكس لا يصدق الكلية  
 والسالبة الكلية تنعكس كقضاها اذا كانت ضرورية مثلا كلما  
 صدق لاشئ من الانسان محجر صدق لاشئ من المحجر با انسان  
 والسالبة الجزئية لا تنعكس لان قولنا ليس بعض الحيوان با انسان  
 صادق وعكسه ليس بعض الانسان حيوان غير صادق فصح  
 نقض قضية قضية اخرى مخالفة لها في الايجاب والسلب بحيث  
 يستلزم لذاته صدق احديهما كذب الاخرى وكذب احديهما صدق  
 الاخرى فنقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية ونقيض السالبة  
 الكلية الموجبة الجزئية **فصل** القضية الشرطية المتصلة لزوم  
 ان كان الاتصال او سلبه ضروريا واتفاقية ان لم يكن ضروريا  
 والمنفصلة **دفع** اما حقيقة ان كان الانفصال في الوجود والعزم  
 نحو العدد اما زوج واما فرد يعني انهما لا يجتمعان ولا يرتفعان  
 او ما نفع الجمع ان كان الانفصال في الوجود فقط كما تقول هذا لاشئ

اشجار

اشجار اشجار يعني انهما لا يجتمعان ولكن يجوز ارتفاعهما واما  
 الخلق ان الانفصال في العدم فقط نحو زيد اما ان يكون في البحر  
 واما ان لا يفرق يعني انهما لا يرتفعان لكن يجوز اجتماعهما **فصل**  
**التناقض** والعكس في الشئ يعلم على قياس الخلق **فصل** **الحجة**  
 على ثلاثة اقسام احدها القياس وهو ان يستدل بحال الكلي  
 على حال الجزئي كما تقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان  
 جسم فقد استدلت بحال الحيوان الذي هو كلى على حال الجزئي الذي هو  
 الانسان والثاني هو الاستقراء وهو ان يستدل بحال الجزئي على حال  
 الكلي كما تقول كل واحد من الانسان والطيور والبهائم يتحرك فكذلك  
 عنده المصنع فكل حيوان كذلك فقد استدلت بحال الجزئي من الانسان  
 والطيور والبهائم على حال الحيوان الذي هو كلى والثالث التمثيل  
 وهو ان يستدل بحال الجزئي على حال الجزئي كما تقول النبذ حرام  
 بناء على ان المحرام وكل واحد منهما جزئي ومشارك في علة الحرمة  
 وهو الاستسكار **فصل** **الاستقراء** والتمثيل تفيدان القياس  
 يقيد اليقين والعدالة في تحصيل الصديق القياس وهو قول مركب  
 من القضايا التي متى سلمت لزمت عنها لذاتها قول اخر كما تقول  
 العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث **والقياس** **فصل**

٢١



احدهما اقتراني وهو ما لا يكون النتيجة ولا نقيضها مذكوراً  
 فيه بالفعل كما مر والثاني استثنائي وهو ما يكون النتيجة او  
 او نقيضها مذكوراً فيه بالفعل كما تقول ان كان هذا انساناً فهو  
 حيوان لكنه انسان فهو حيوان ولكنه ليس بحيوان فليس  
 ففصل الاقتراني اما حلي وهو مركب من الحلي الطرف  
 او غير حلي والقسم الاخر اظهر فليقتصر عليه وهو على اربعة  
 اقسام لانه النسبة بين الموضوع والمحمول ان كان مجهولة يحتاج  
 الى متوسط يكون له نسبة معلومة الى الطرفين حتى يعلم  
 النسبة المجهول ويسمى ذلك اوسط كما ان الموضوع المطبسط على  
 ومحموله اكبر وجد الاوسط ان كان محمولاً للاصغر وموضوعاً  
 للاكبر فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان  
 محمولاً لهما فهو الثاني وان كان موضوعاً لهما فهو الثالث ففصل  
 الشكل الاول شرط ان يكون صفراً اي القضية الشاملة على  
 الاصغر موجبة حتى يندرج الاصغر في الاوسط وكبراه اي القضية  
 الشاملة على الاكبر كلية حتى يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر يقيناً  
 فيكون صفري الشكل الاول موجبة وكبراه كلية وضروبه اربعة موجبات  
 كليات ينتجها موجبة كلية موجبة جزئية صفري مع موجبة كلية كبرى

ينتجها

ينتجها موجبة جزئية وموجبة كلية صفري مع سالبة كلية  
 كبرى ينتجها سالبة جزئية فاشكل الاول ينتج المحصول الرابع  
 والشكل الثاني شرط اختلاف مقدمة بالاجاب والسلب اي يكون  
 احدهما موجبة والاخرى سالبة وكلية الكبرى وضروبه  
 ايضاً اربعة موجبة كلية صفري مع سالبة كلية كبرى نحو كل  
 ج ب ولا شيء من ا ب او عكسه نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب  
 فلا شيء من ج ا او موجبة جزئية صفري مع سالبة كلية كبرى  
 نحو بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس بعض ج ا وسالبة  
 جزئية صفري مع موجبة كلية كبرى نحو ليس بعض ج ب وكل ا ب  
 فليس بعض ج ا فنتيجة الشكل الثاني ليست الا سالبة اما كلية  
 واما جزئية والشكل الثالث ايجاب الصفري وكلية اخرى مقد  
 فضربه ستة ثلثة للوجبة الجزئية وثلثة للسالبة الجزئية صفري  
 اما الثلثة الاولى فمن موجبتين كليتين نحو كل ج ب وكل ا ب  
 او من موجبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى نحو بعض  
 ب ج وكل ا ب او موجبة كلية صفري مع موجبة جزئية  
 كبرى نحو كل ب ج وبعض ب ا فنتيجة هذه الضروب الثلثة انها  
 بعض ج ا اما الثلثة الثانية فمن موجبة كلية صفري مع سالبة



كلية كبرى نحو كل **ب ج** ولا شيء **من اب** او من موجبة كلية  
 صغرى مع سالبة كلية كبرى نحو بعض **ب ج** ولا شيء **من ب ا**  
 او موجبة كلية صغرى مع سالبة جزئية كبرى نحو كل **ب ج** وليس  
**ب ا** ونتيجة هذه الضروب انها ليس بعض **ج ا** والشكل الرابع  
 بعيد عن الطبع فلم نذكره واما القياس الاستثنائي فعلى قسمين  
 احدهما الاتصالي والثاني الانفصالي اما الاتصالي فهو مركب من  
 متصلة لزومية مع وضع المقدم اى اثباته ونتيجته وضع الثاني  
 كما يقول ان كان هذا الجسم انسانا فهو حيوان لكنه انسان  
 فهو حيوان او مركب من متصلة لزومية رفع الثاني ونتيجة  
 رفع المقدم كما تقول في المثال المذكور لكنه ليس حيوان فهو  
 ليس بانسان واما الانفصالي فهو تام مركب من منفصلة  
 حقيقة مع رفع احد الجزئين فنتيجة وضع الجزء الاخر او مع  
 رفع احد الجزئين فنتيجة وضع الجزء الاخر فنتيجة ارفع كما تقول  
 القطة اما زوج او فرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه زوج  
 فليس بفرد لكنه ليس بفرد فزوج لكنه ليس بزوج فرد او مركب  
 من المنفصلة المانعة للجمع مع وضع احد الجزئين فنتيجة رفع  
 جزء الاخر فنتيجة انك كما تقول هذا الجسم اما شجر او حجر لكنه

شجر

شجر فليس شجر ولكنه حجر فليس شجر او مركب من منفصلة  
 مانعة للجمع مع رفع احد الجزئين ونتيجة وضع جزء  
 الاخر فنتيجة ايضا انك كما تقول هذا الجسم اما شجر  
 ولا حجر لكنه ليس لا شجر ولا حجر

ليس لا حجر فلا شجر ولكن  
 هذا اخر الكلام  
 في هذه الرسالة  
 الشريف

تمت  
 الرسالة  
 في  
 سنة  
 الف  
 الف  
 الف  
 الف